

رسالة الصيد

تأليف

العالم الجليل والفاعل النبيل

الشيخ محمود عصفه

غفر الله له ولوالديه واحسن اليهم

مكتبة دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة

طبع في المطبعة الاهلية في بيروت سنة ١٣٣٢



الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم . واذل الكتاب وفصل
فيه ما احله وحرم . والصلوة والسلام على رسوله الذي بين للناس
ما نزل اليهم من الحلال والحرام . وعلى آله الصفة الكرام . واصحابه
الهداة المهديين الى دار السلام . الذين شيدوا اركان الاسلام . وهم
فيه كأنهم بنيان مرصوص فأتاهم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب
الآخرة عطاء غير منقوص

اما بعد فيا معاشر العلماء وبازرافة الفقهاء هذه عجالة في مسألة
الاصطياد بالالة المشهورة ببندقية الرصاص التي اختلف فيها العلماء
وتدافعت فيها اقوال الفقهاء وذلك لان هذه الالة من المستحدثات في
القرن الثامن من قرون الاسلام واول استعمالها كان في سنة ٨١٨
ولم يرد به النص من الشارع ولا القل من الائمة المجتهدين حتى
يقتطع به عرق المازعة بين المازعين وقد مضت برهة من الزمان
فيما سلف من عمري قد اوقفني فيها بعض فضلاء بلدنا على جزء له

جمعه في حب هذه المسئلة فسوى بينها وبين الرمح والسيف من
 آلات الاصطياد واقام البرهان على ان الرصاص يخزق وينفذ خزق
 الرمح ونحوه ويهر الدم انهار الرمح بل هو اخزق من الرمح وانه
 اذا رمى به صيد فاصابه واهلكه ولم يدرك ذكاته فان رماها
 بالتسمية حل اكله كقتول السهم فكنت طالعت الجزء واطلعت
 على ما فيه من افعال الرصاص مما سنذكرها فيما بعد ولا ريب في
 ان هذه الافعال اذا صودفت في آلة يصطاد بها بالتسمية تبيح الصيد
 وان لم تدرك ذكاته الاختيارية فكنت جنحت الى ما قال اخونا
 المذكور من الفضلاء من اباحة ما يصاد بهذه الالة كالرمح وما
 شابهها من الالات المحددة ثم بعد ذلك سمعت من بعض الصيادين
 انها صادمة فافتصحت اقوال الذين اخترعوا هذه الالة من المهرة
 في هذه الصناعات وانتشرت مجربات من مارس الاصطياد بهذه
 الآلات فشرح الله صدري بخلاف ما كنت جنحت اليه فيما سبق
 من القول بحل الصيد وقتل مجرمته لما عثرت على ان هذه الرصاصة
 المذكورة مع ما يشاهد منه من الخزق والنفاذ والانهار مما يوجب
 اباحة الصيد تفعل فعل الاصطدام والرض والكسر ايضاً ولا شك
 ان هذه الافعال اذا صدرت من آلة الاصطياد يحرم الصيد الذي
 يصاد بها كالمراض والبندقية ثم قد كان ورد علينا جزء الفه الشيخ
 محمد بريم التونسي من فضلاء تيك النواحي في سنة ١٢٨٥ خمس

وثمانين بعد المائتين والفس سماه تحفة الخواص في حل صيد بندقه
الرصاص فناولنيه من يطالع امره وشار الى وحملي على تحرير
ماظهر لي من الحق وشرح الله به صدري من القول بجرمة هذا
الصيد فبادرت الى تحرير المسئلة صدعا بالحق وكشفت عن شبهاتها
كي يحصص الحق وما توفيقى الا بالله عليه توكلت وبه اعتصمت
ثم لما كان اقامة البرهان على حرمة مقتول الرصاصه منوطه
على فصلين الاول انها مع جرحها ونفوذها وانهارها الدم تصدم
وترض والثاني انه اذا اجتمع مبيح ومحرم غلب المحرم وكان قصدا
ن نتعرض بسائر احكام الرصاصه رتب هذه المعالجه على عدة فصول
الفصل الاول في انه هل يحل الاصطياد بها ام لا
الفصل الثاني في ذكر قول من ذهب الى حرمة مقتولها
الفصل الثالث في ذكر قول من افتي بحله
الفصل الرابع في انها مع انهارها الدم تصدم وترض
الفصل الخامس في انه اذا اجتمع مبيح ومحرم في صيد غلب المحرم
الفصل السادس في جواب ما استدلوا به على حل الصيد بها
الفصل السابع في ذكر جملة ما في هذه الفصول



الفصل الاول

في انه هل يحل الاصطياد بالرصاص ام لا

قد اختلف فيه الفقهاء فمنهم من شدد فيه وافق بعدم حل
الاصطياد بها مطلقا واستنبط هذا الحكم من حديث البندقة
والخذف ومنهم من خفف وقال بالجواز

فاما حديث البندقة فاخرجه الامام احمد بن حنبل في مسنده
فقال حدثنا ابو معاوية (ثنا) الاعمش عن عدى بن حاتم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت كلبك وسميت فخالط
كلابا اخرى فاخذته جميعا فلا تأكل فانك لا تدري ايها اخذه واذا
رميت فسميت فخرقت فكل وان لم يتخزق فلا تأكل ولا تأكل
من امراض الا ما ذكيت ولا تأكل من البندقة الا ما ذكيت
واما حديث الخذف ففي حديث عبد الله بن مغفل ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف او كان يكره الخذف وقال انه
لا يصاد به صيد ولا يسكا به عدو ولكنها قد تكسر السن وتقفا
العين اخرجه البخاري ومسلم ومن بعدهما قال الحافظ ابن حجر في
فتح الباري وفيه منع الرمي بالبندقة لانه اذا نفي الشارع انه
لا يصيد فلا معنى الرمي فيه بل فيه تعريض للحيوان بالتلف لنير

مالكه وقد ورد النهي عن ذلك نعم قد يدرك ذكاة مارمى بالبندقية فيحل اكله ومن ثم اختلف في جوازه فصرح بجلى في الذخائر بمنعه وبه افتي ابن عبد السلام وجزم النووى بجله لانه طريق الى الاصطياد والتحقيق التفصيل فان كان الاغلب من حال الرامي ما ذكر في الحديث امتنع وان كان عكسه جاز ولا سيما ان كان الرمي مما لا يصل اليه الرامي الا بذلك ثم لا يقتله غالباً وقد تقدم قول الحسن في كراهية رمي البندقية في القرى والامصار ومفهومه انه لا يكره في الفلاة فجعل مدار النهي على خشية ادخال الضرر على احد من الناس والله اعلم

وجملة ما في هذه المسئلة ان حكم الرمي بالرصاصه فرع لحكم المقتول بها فمن قال بجرمة ما قتل بها قال بعدم جواز الرمي بها مطلقاً او فصل في ذلك ومن ذهب الى حل مقتولها لم يشك في حل الرمي بها قال العلامة شهاب الدين احمد بن حجر المكي الهيثمي في شرح المنهاج للنووي افتي المصنف بجلى رمي الصيد بالبندق لانه طريق الى الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام وجلى والماوردي يحرم لان فيه تعريض الحيوان للهلاك ويؤخذ من علمتهما اعتماد ظاهر كلامه في شرح مسلم من حل رمي طير كبير لا يقتله البندق غالباً كالاوز بخلاف صغير قال الاذرعى وهذا مما لا شك فيه لانه يقتلها غالباً وقتل الحيوان عبثاً حرام والكلام في البندق المعتاد قديماً وهو

ما يصنع من الطين اما البندق المعتاد الآن وهو ما يصنع من
الحديد ويرمى بالنار فيحرم مطلقاً لانه محرق مذفف سريعاً غالباً
ولو في الكبير

نعم ان علم حاذق انه انما يصيب نحو جناح كبير فيثبتته فقد
احتمل الحل انتهى

وقال ابراهيم البيجوري في حاشيته على شرح ابن قاسم على
تقريب بن شجاع ويجوز الرمي ببندق الطين مطلقاً ولا يجوز الرمي
ببندق الرصاص الا بشرطين حذق الرامي وتمل الرمي بان لا يموت
منه غالباً كالاوز بخلاف ما يموت غالباً كالعصافير والحاصل ان
الرمي بالبندق لا يحل الا ان تدرك فيه الحياة المستقرة ويذكر
وان الرمي جائز على التفصيل المذكور فالكلام في مقامين خلافاً
لمن اجمل الكلام وقال ان الرمي بالبندق حرام انتهى



الفصل الثاني

في ذكر كلام من قال بجرمة مقتول الرصاصة

قد عرفت ان هذه الآلة من المحدثات فلذلك لم يوجد لها اثر ولا نص في اقوال السلف واما المتأخرون فاختلفوا فيها فذهب جماعة منهم الى حرمة مقتلها منهم العلامة الفقيه شهاب الدين احمد ابن حجر الشافعي المكي كما علمت من قوله في باب الرمي بها في الفصل الاول وهو قول ابراهيم البيجوري من الشافعية ايضاً ومن الفقهاء الحنفية السيد احمد الطحطاوي وزين الدين بن نجيم المصري وابن عابدين الشامي وغيرهم من ائمة الامصار قال في الدر المختار او بندقية ثقيلة ذات حد لقتلها بالثقل لا بالحد (يعني يحرم المقتول بها) ولو كانت خفيفة بها حدة حل تقتلها بالجرح حيثئذ انتهى قال الطحطاوي تحت قوله ولو كانت خفيفة الخ . قال قاضيخان لا يحل صيد البندقية والحجر والمراض والعصا وما اشبه ذلك وان جرح لانه لا يخرق الا ان يكون شيء من ذلك قد حددوه وطولوه كالسهم وامكن ان يرمي به فان كان كذلك وخرقه بجده حل اكله فاما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرق في الظاهر لا يحل لانه يحصل به انهار الدم (شرب لاليه) . والخرق بالخاء والزاي المعجمتين

يقال خزق المعراض اي بالزاي نفذ وبالراء المهملة في الثوب انتهى مغرب
والحاصل انه ان كان القتل بالثقل لا يحل وان وجد الادماء كما اشار
اليه في الدرر وهو محل ما اجاب به الشيخ زين حين سئل عن
يصطاد الطيور بالبندق الرصاص والطين هل يحل اكلهما ام لا
اجاب لا يحل انتهى . ابو السعود قال في التبيين والاصل في جنس
هذه المسائل ان الموت اذا حصل بالجرح بيقين حل وان حصل
بالثقل او شك فيه فلا يحل حتما او احتياطاً اهـ . قلت فالاحتياط
في صيد الرصاص لا يוכל لانه انما يقتل بواسطة اندفاعه العنيف
لا بجده والله اعلم وقال ابن عابدين الشامي في رد المحتار تحت قوله
ولو كانت خفيفة بد ما نقل كلام قاضيخان والتبيين ولا يخفى ان
الجرح بالرصاص انما هو بالاحراق والثقل بواسطة اندفاعه العنيف
اذ ليس له حد فلا يحل وبه افقى ابن نجيم

قال العلامة ابن قاسم في شرح التقریب لابن شجاع (وتجاوز
الذكاة بكل ما اي بكل محدد " يجرح " كحديد ونحاس انتهى
قال ابراهيم البيجوري في حاشيته قوله اي بكل محدد اي
لانه اسرع في اذهاق الروح وخرج به المثل كبندق الرصاص
والطين وسهم بلا نصل ولو مع محدد فيحرم المقتول به لان المقتول
بالثقل موقودة فانها ما قتل بثقل كخشبة وحجر ونحوهما مما لا حد
له وانما حرم المقتول به مع المحدد كسهم تغليبا للمحرم ومثل ذلك

ما لو اصابه السهم ثم وقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة ثم مات لا يحل لانه انما مات بالسقوط منه انتهى وقال السيد عبد الله بن الامير محمد صاحب كتاب سبل السلام شرح بلوغ المرام ردّاً على والده لما زعم في حل المتتول بالرصاص بصيرورته ميلاً عند الرمي (هذا وهم من والذي قدس الله سره فان الرصاص لا يذوب اصلاً انما يدفعه نار البارود فيصيب بصدمه يعرف هذا كل من يعرف البنادق انتهى

قلت تحرير ما قالوا في هذا الباب وتفصيله ان الات الذبح والاصطياد قد اختلفت اوضاعها فاختلفت اعمالها في الجرح فنما ما يخزق وينفذ في بدن الحيوان بحيث يفرق اتصاله على خط واحد وذلك اذا اصابه بجذعتها " وهي مستدتها " فان الله سبحانه خلق في شان الحدة انها اذا اصابت بدن الحيوان وتدافعا تفرق اتصال البدن الا ان يكون البدن غليظاً غاية في اليبس والغلظة فحينئذ تنكسر الحدة ان اصابت بالشدة والافتشق البدن وتخرق ويحصل بها انهار الدم وذلك كالسيف والسهم الذي له نصل فهذه الآلات لا تعمل غير فرق الوصل على خط واحد ولا تتراحم سائر الاجزاء التي تلي هذا الخط اقدم وقوع المصادمة بينها وبين تلك الاجزاء ولذلك ينفذ عرض الآلة الذي هو دون الحدة في البدن عقبها من غير صدم ايضاً كما ترى في ضربة السيف فانه يفتح بها ما في

تحت خط الضرب وحسب . ومنها آلات ازجاج وهي مايتخذ من الحديد وغيره فيطول على الاستدارة على هيئة الوند ويأسل طرفه ليسهل دخوله في بدن الحيوان نحو الامة وهي ك انواع الرمح والمغزة وهذه الآلات ايضاً تعمل عمل الآلات التي وصفناها اولاً في سهولة النفوذ والخزق وعدم الاصطدام بيد ان دخول الاولى يكون على خط واحد ودخول هذه يكون في اول ما تصيب حدثها في البدن على نقطة منه فيكون كثقبه الامة وكلما تنفذ تلك الحدة داخله يتدرج وسعة الثقبه على تدرج منخامة الزج كما ترى في نحر الحيوان ومن هذا الباب ماروي عن ابي رافع رضي الله عنه قال ذبحت شاة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني ذبحت شاة بوتد قال كلوها رواه الطبراني

والمراد بالذبح منها هو النحر فان قطع المذبح على طريق الذبح لم يعمد لتعسره ومع ذلك فقال ابن حجر المكي في شرح المنهاج تحت قول الماتن (بذبحه في حاق ولبة) واعترضت لتسمية ما في ائبة ذبحا بانه سيعبر عنه ذبحا ويرد بانه لا مانع من تسميته ذبحا ونحرا انتهى . ومنها آلات الاصطدام فانها تجرح الحيوان وتقتله بالوقد والرض ، ولا يخزق البدن الا بشق الانفس كالمصا والحجر والخزف والبندقية وغير ذلك من الآلات الغير المحددة وذلك لانها اذا اصابت بدن الحيوان اصابة شديدة ووقع التصادم

بينهما فرقت وصل ما أصابته ورضت اجزائه وان اشتد التصادم
 رضت ما أصابه وما يليه من اللحم وكسرت العظم وربما ادمت
 وانهرت الدم سيما اذا أصابت الراسل او غيره كما يشاهد في حذف
 العصا اذا اشتدت ضربته وكثيراً ما يشاهد في البندقية انها تنفذ
 بدن الحيوان وتخزقه وبذلك توجب القتل اذا بلغت المقاتل سيما
 الاحجار التي ترمي بها بالقذف عن فعلها اقوى من بندقية الجلاهمة
 في الخرق والجرح والادماء ومع ذلك فهذه الآلات لا يخلو فعلها
 عن التصادم والرض والكسر لعدم اصابتها بالحد بخلاف الصنفين
 الاولين من الآلات فان حدثهما تنوع وقوع التصادم بين الآلة وبدن
 الحيوان وان رميتها بقوة تبلغ الغاية فهما يقطعان ويخزقان بالدفع
 والثقل ولا يصدمان والصنف الثالث يعني الآلات الغير المحددة
 يخزق مع الدفع والصدم ولذلك ترى فيما يصيبه العصا والحجر من
 الآلات الصادمة زُرْقَةً وسواداً يشبه الحرق وذلك لان الدم اذا
 امتنع من الجريان والحركة اسود وهو الخراقة ومن البين ان
 الصادم اذا ضرب البدن يرض ويكسر مجاري الدم فيختل نظامها
 فيمتنع الدم من الحركة فيسود لاحالة واما ذوات الحدة فلا تتراحم
 اجزاء البدن غير ان يفرق وصلها وان بلغت الغاية في القوة ولهذه
 العلة لم تر آثار السواد في ضربة السيف والسهم وغيرها
 فظهر بذلك ان ذوات الحدة لها فعل واحد وان قويت اصابتها

وهو فرق الوصل والصادم يفعل الوقذ والرض وان اشتدت وقويت
اصابته ينحرق ايضاً فاذا عرفت ما بيننا لك من افعال الالات فاعرف
ان حاصل ما اوردوا في تحريم مقتول الرصاص انه لشدة اندفاعه
ينحزق البدن خزقا فلما وتنهر الدم ومع ذلك يصادم البدن ورضه
ولذلك يسود وينحرق به الدم ويتكسر به العظام فاجتمع في افعاله
امر ان مبيح ومحرم فيحرم احتياطاً او حتماً فن قال بالحرمة حتماً
فلما نظر الى تصادمه الذي اذا اصاب المقاتل يكون سبباً لموت
الحيوان ومن قال بالحرمة احتياطاً فلما شك في اعتراء الموت لاحد
الامرئين وهو الخزق والتصادم وكلاهما سببان لموت الحيوان فصار
مقتوله ك مقتول السهم المسموم وهو حرام لاجتماع المحرم والمبيح
مع ان السهم جرح بالحد منه للدم قاتل بالجرح هذا غاية التأويل
لكلامهم ونسجه على منوالهم ولما كانت الرصاصة تعمل العمليين عمل
الجرح والادعاء المبيح وعمل الوقذ المحرم كما وصفنا ذلك اشتبه
الامر على بعض العلماء وحار في بيان حكمه من الحل والحرمة
وهو الشيخ عبد القادر الراقعي فقال في حاشيته على الرد المحتار
تحت قوله ولا يخفى ان الجرح انما هو بالا حراق والثقل الخ نقل
الخامسي في حواشي الدرر عن فتاوي الحل معللاً بان النار تعمل عمل
الذكاة في الحيوان حتى لو قذف النار في المذبح فاحترقت العروق
يؤكل لكن ينبغي ان يحمل على ما اذا سال الدم حتى اذا انجمد

ولم يسئل لا يزال الى آخر ما ذكره فانظر وسيأتي للمحشي في الجنايات
ان القتل بالبندقية الرصاصية عمد لانها من جنس الحديد وتجرح
فيقتص به لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوي
ومقتضاه حل الصيد بها تأمل .

وما ذكره السندي هنا مويد للحل لاشبهه فيه لكن ما ذكره
في الهداية وغيرها ان الموت اذا كان مضافاً الى الثقل بيقين كان
حراماً وان وقع الشك ولا يدري مات بالجرح او الثقل كان حراماً
يقتضي الحرمة هنا تأمل انتهى . ولا يستقيم الحرمة الا بالقول
باجتماع الجرح والثقل



الفصل الثالث

في ذكر قول من ذهب الى حل مقتول الرصاصة

قالت طائفة قليلة من فقهاء الاسلام ان مقتول البندقة الطينية والحجر والمراض ولو بعرضه من غير خرق لو رمى بالتسمية حل منهم ابو الدرداء وفضالة بن عبيد ومكحول وغيرهم من فقهاء الشام فعلى القول بذلك يلزم القول بحل مقتول الرصاصة فانها تعمل عملاً يزيد بكثير على عمل البندقة والحجر والمراض وذلك لان الرصاصة تنفذ وتسيل الدم نفوذاً بالغاً واسالة لا اسالة فوقها ولذلك نص بحله عدة من علماء بلاد الشام وغيرهم من المتأخرين وقال القاضي الشوكاني في السيل في شرح قول الماتن واهلك مسلم بمجرد ذي حد الخ اما قوله بمجرد ذي حد فليس في الاحاديث الا بمجرد الخرق وهو يحصل بنير ذي الحد ولا يخرج من ذلك الا ما كان مقتولاً بالصدمة فانه وقيد كما يصيبه المراض بعرضه

ومن جملة ما يحل به الصيد من الآلات هذه البنادق الجديدة التي ترمي بها بالبارود والرصاص فان الرصاصة يحصل بها خرق زائد على خرق السهم والرمح والسيف ولها في ذلك عمل يفوق كل آلة ويظهر لك ذلك بانك لو وضعت ريشة او نحوها فوق رماد

دقيق او تراب دقيق غرزت فيه شيئاً يسيراً من اصلها ثم ضربتها
 بالسيف المحدد او نحوه من الآلات لم يقطعها وهي على هذه الحالة
 ولو رميتها بهذه البنادق لقطعها فلا وجه لجعلها قاتلة بالصدم لا من
 عقل ولا من نقل

واما ما روي من النهي عن اكل مارمي بالبندقة كما في رواية
 من حديث عدى بن حاتم عند احمد بلفظ لا تأكل من البندقة الا
 ما ذكيت فالمراد بالبندقة هنا هي التي تتخذ من طين فيرمى بها
 بعد ان تيبس وفي صحيح البخاري قال ابن عمر في المقتولة بالبندقة
 تلك الموقوذة وكرهه سالم والقسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن
 وهكذا ما صيد بحصى الخذف فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من
 حديث عبد الله بن مغفل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 الخذف وقال انها لا تصيد صيداً ولا تنكئ عدواً لكنها تكسر
 السن وتفقأ العين ومثل هذا اما لو قتل بالرمي بالحجارة الغير المحددة
 اذا لم تحزق فانه وقيد لا يحل واما الحجارة اذا اخزقت حل انتهى
 وقال التونسي في رسالته تحفة الخواص ولا شك ان قتل
 الصائم والرصاص المنذفع من المكاحل بالبارود انما هو بالنفاذ
 والخزق فانا نرى الحيوان العظيم الشديد كالفيل لو صدم بصخرة
 كالجليل لقاوها فاذا اصابته تلك الكويكية خر لحينه وكذلك
 الحيوان الغليظ الجلد في بعض محال من بدنه اذا اصابه الرصاص في

ذلك المحل ولم يخرقه لا يؤثر فيه شيئاً ولو كان العضو رئيساً كعالي الرأس وإذا أصاب منه محل الجلد الرقيق نفذ وصرعه وذلك يشاهد عياناً لمن مارس الاصطياد فلو كان قاتلاً بالثقل وقوة الصدم لفعل ذلك سواء خرق أو لم يخرق بل كان ذلك أولى إذا أصاب محلاً ثانياً العظم إذا الثقل أفعل فيه من غيره مع ان العيان بخلافه ويبعد كل البعد ان طائراً مثل الحمام يهوى ميتاً لحينه لصدم صاشمة أو صاشمتين بل ذلك للشق والنفاذ في مقاتله كما يشهد بذلك العيان ولعمري ان لوهم الموت بالثقل قبل الجرح في ضربة السيف والرمح لا أقوى من توهيمه في الرصاص المذكور انتهى . ثم قال التونسي ايضاً مستدلاً بقول قاضيخان ومثقل الحديد وغير الحديد سواء ان خرق حل والا فلا فليت شعري ما معنى مثقل الحديد الخازق الذي يحلل في كلام قاضيخان اذا لم يكن هو الرصاص المستعمل الآن او ما في مناه وليس مراده هو ماله حد اذ يخرج حينئذ عن كونه مثقلاً الى كونه محددًا ولا يحتاج الى قوله ان خرق حل والا فلا لانه اذا كان حاداً فلا مربية في خرقه انتهى

وقال ايضاً تحت قول قاضيخان ولا يحل صيد البندقية والمراض والحجر الخ وانت ترى هذا الطود الراسخ في العلم كيف جعل علة التحريم هي عدم الخرق ومدار الحل على الخرق والجرح الباطن والظاهر بحيث ينسب الموت اليه ولهذا صورته بما اذا طول

الحجر وحده ليمكن حصول النفاذ الظاهر والباطن اذ لم يعهد نفاذ نفس البندقة وغيره بها داخل الاحشاء ولما كان المدار على ذلك قال صاحب الهداية والاصل في هذه المسائل ان الموت اذا كان مضافاً الى الجرح بيقين كان الصيد حلالاً واذا كان مضافاً الى ثقل بيقين كان حراماً وان وقع الشك ولا يدري انه مات بالجرح او الثقل كان حراماً احتياطاً فلم يشترط في الالة ان تكون ذات حد قاطع وانما صوروا ذلك في الحجر ونحوه لانه لم يعهد في العادة انه يخرج ظاهراً وباطناً بدون حد الا اذا كان شديد الثقل فانه لقوة الثقل يخرج بالرض لكن ذلك الجرح لا يكون خازقاً فلذا لم ينسب الموت اليه بل نسب للثقل حتى انهم صوروا الحل بالخفيف الحاد ليخرج ظاهراً وباطناً كل ذلك جرى مع العادة اما لو رأوا قوة البارود الذي يخرج الجرح البالغ الخفيف كالصاشم والرصاص لحكموا بانته مثل الحجر المحدد ولا شك ان مراد الفقهاء بالالة الحادة هي فعلت ذلك الفعل لا ماله شفرة حادة بحيث تخرج بمجرد التحريك بدليل ما صرحوا به في غير ما كتاب من ان السكين الكليلة التي تحتاج الى شدة عمل وقوة جر على المذبح تحلل وانما يكره الفعل بها لما فيه من تعذيب الحيوان لا ان المذبوح يكره انتهى . وقال ايضاً في موضع آخر اقول ليت شعري ما معنى القطع والبضع اذا لم يكن هو ما يفعله الرصاص من النفاذ اذ لا فرق بينه وبين السهم الكليل

الريشة الذي لا يخزق الا بقوة الدفع ولم يقل احد بجرمة صيده
والفرق بينه وبين غيره لحصول المقصود منه
اما دعوى انه لا بد ان تكون الآلة ذات حد قاطع فلم يعلم له
مستند فيها انتهى

وقال ايضاً والاصل فيما ذكرناه من ان المدارع على الجرح القاتل
قوله عليه السلام انهر الدم بما شئت وقوله عليه السلام انهر الدم
وافر الوداج بما شئت وهذا في الذكاة الاختيارية وكذلك يكون
نائبها الذي هو الجرح في اي موضع من البدن وقوله عليه السلام
ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وهو تعميم
في كل آلة فعلت ذلك الفعل اذ الاستثناء مميّز العموم كما تقرر في
الاصول ولهذا صرح بجمل صيد البندقة الطينية اذا جرح صاحب
الينابيع والفتاوي التارخانية انتهى

وقال السيد الامير العلامة محمد بن اسماعيل في كتابه سبل
السلام شرح بلوغ المرام واما البنادق المعروفة الان فانها ترمي
بالرصاص فيجرح وقد صيرته نار البارود كالميل فيقتل بجده
لا يصدمه فالظاهر حل ما قتله انتهى

هذا ما قالوا في حل مقتول الرصاصة فاما الشاميون ومن مشى
مشيهم فمستدلهم في هذا الباب اطلاق قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
ليبلونكم الله بشي من الصيد تناله ايديكم ورماحكم واطلاق قوله صلى

الله عليه وسلم ما صدت بقوسك فيما رواه ابو ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله انا بارض قوم اهل الكتاب افنا كل في آيتهم وبارض صيد اصيد بقوسي وبكلي الذي ليس بمعلم وبكلي المعلم فما يصلح لي قال اما ما ذكرت من آية اهل الكتاب فان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها وما صدت بقوسك فذكرت اسم الله فكل وما صدت بكلك المعلم فذكرت اسم الله فكل وما صدت بكلك غير معلم فادركت ذكاته فكل اخرجه البخاري هذا لفظه واخرجه مسلم ولفظه فما اصبحت بقوسك فاذا كر اسم الله ثم كل وفي لفظ فيما اخرجه ابن ماجة في باب صيد القوس كل ما ردت عليك قوسك

وفي لفظ ما ردت عليك سهمك فيما اخرجه الامام احمد في مسنده والترمذي في جامعه وفي لفظ لابي داود وكل ما ردت يدك وفي لفظ له قوسك وكلك ويدك وعن ابن عدى صرفوا اذا علمت ان سهمك قتله ولم تر فيه اثر سبع فكل اخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وفي لفظ وان رميت الصيد فوجدته بعد يوم او يومين ليس به الا اثر سهمك فكل هذا لفظ البخاري ورواه مسلم ايضاً ومن بعدهما من اصحاب السنن وفي لفظ النسائي اذا ارسلت سهمك وكلك وذكرت الله فقتل سهمك فكل . الحديث فقالوا ان هذه النصوص يعم ما خرجه السهم وما لم يخزقه

واما القاضي العلامة الشوكاني فاستاده بان ليس في الاحاديث
 الا مجرد الخزق وبان الرصاصة قاطعة لا صادمة واستشهد عليه يرمي
 الريشة بها كما حكيناه من كلامه رحمه الله سبحانه وتعالى وكذا
 الشيخ محمد بيرم التونسي ركن الى هذا الاستناد واستشهد عليه باننا
 نرى الحيوان العظيم تصيبه الرصاصة فيختر مقتولاً اذا نالت محل
 الجلد الرقيق وان نالت الجلد الغليظ منه لا يؤثر فيه شيئاً فلو كانت
 مثقلة لكان فعلها سواء خزقت او لم تخزق ثم ذيل الاستشهاد بعدة
 امور منها قول قاضيخان ومثقل الحديد وغير الحديد سواء فزعم
 ان المراد بمثقل الحديد هو الرصاص او ما في معناه ومدار الحل على
 الخزق واما التصوير بالتطويل فالتما جرى على سبيل العادة ومنها
 قول صاحب الينابيع والتاريخانية محل صيد البندقية الطينية اذا
 جرحت لتعميم الآلة بقوله صلى الله عليه وسلم انهر الدم بما شئت
 ومنها ان السكين الكيلة من الآلات المحللة فلا فرق بين الرصاص
 وبين السهم الكليل الريشة الذي لا يخزق الا بقوة الدفع ومنها ان
 دعوى الحدة في الآلة لم يعلم له مستند فيها ومنها ان توهم الموت
 بالثقل قبل الجرح في ضربة السيف والرمح لا قوى من توهمه في
 الرصاص ومنها قوله لو صودم بصخرة كالجلل لقاومها فاذا اصابته
 الرصاصة خر لحينه

واما الامير السيد فاستاده بصيرورة الرصاص ميلا في زعمه

وانه قاتل حينئذ بالحد لا بالصدم
فهذا ما وجدناه من ادلتهم فمنهم من اوجز القول ومنهم من
اطنبه وفصله ولكن التفصيل لا يدور الا حول هذا الاجمال
والايجاز وستعرف الجواب في الفصول الالية انشاء الله تعالى



الفصل الرابع

في ان آلة الرصاص مع الخرق وانهار الدم تصدم وترض
اعلم ان شدة الدفع في البارود امر لا ينكره عقل ولا
يدافعه احد وهذا الدفع قد يبلغ الى حد يحدث سرعة الحركة في
الرصاص سرعة شديدة الى ان تتحرك في ثانية واحدة من ثواني
الدقيقة وهي جزء من ستين اجزاء للساعة مسافة سبعائة ذراع
وثلاث وثلاثين ذراعا بالذراع الهندية الكرياسية المتعارفة عندنا
ثم من البين ان الدفع الشديد لا يزيد في المدفوع الا في عمله
الذي كان للمدفع في حالة التحريك المجرد عن هذا الدفع يعني ان
الآلة المدفوعة ان كان قاطعاً خازقاً عند التحريك المجرد فعند الدفع
الشديد يقطع ويخزق فوق ما يقطع ويخزق بمجرد التحريك من غير

الدفع الشديد وان كان صادماً راضاً مثقلاً في حالة الرمي المجرد فاذا دفعه الدافع الشديد يزيد رضه ومصادمته وتثقله مع الجرح وقد اعترف التونسي بجمع الجرح والرض بقوله في الجرح ونحوه (الا اذا كان شديد الثقل فانه لقوة الثقل يجرح بالرض لكن ذلك الجرح لا يكون خازقاً) وقد سبق هذا في الفصل الثالث في كلامه اقول بل ربما خرق ايضاً ان اشتد الدفع اشتداداً قوياً ومع الخرق لا يخلو عن الثقل ولا يتمحض عن الصدم والرض كما لم يتمحض جرحه عن الرض فاما خرق الصادم والمثقل فقد اعترف به القاضي العلامة الشوكاني في قوله في الحجارة الغير المحددة « واما اذا خزقت حل » ومن المعايير ان مثل هذه الحجارة مثقل لا محدد

واما عدم تمحضه عن الصدم والثقل والرض فيظهر لك اذا وضعت آلة القطع التي لها حد وشفرة

والآلة الرض البندقية والمصا التي ليس له طرف دقيق على جسم الحيوان مثلاً ثم صادمتهما ودقتهما بمطرقة او غيرها فان الاولى منهما تدخل في الجسم وتفرق اتصاله من غير ان يزاحم اجزاء الجسم التي تلي الفرق وان بلغ الدق والصدم الغاية على ما وصفنا لك في اصناف الآلات فيما سبق منا في الفصل الثاني واما الآلة الثانية فانها لا تخلو عن رض اجزاء الجسم ومصادمتهما وكلما اشتد الدق والصدم زاد الرض وان خزقت ونفذت ولذلك قسم الآلة في فتاوي

العالمية الى ضربين قاطعة مبيحة وهي ذات حد وفاسخة محرمة كما سيجي انشاء الله تعالى ويشهد لك ما قلناه من الرض والصدم في الآلة الثانية دون الاولى وما يشاهد من اسوداد الدم في الجسم الحيواني في ضرب الآلة الثانية وهي الغير المحددة وانحرافه وان خزقت الجسم وداخله كما نشاهد في ضرب الاحجار التي ترمى بالقذف بخلاف آلات الحدفان رميها وان بلغت غاية الشدة لا تسود الدم ولا اللحم في ضربتها قط ولا تحرق وقد ذكرنا هذا ايضاً في الفصل الثاني

ثم ان هذا الصدم والرض انما يقع اذا اصاب الرصاصة جسماً حيوانياً مثلاً فيه مواقع العظام مثلاً مما يقاوم الرصاصة ويدافعها ويمنع حركته كالحالي الجسم من الرأس والصدر

وان اصاب جسم يسهل النفوذ فيه كالجسم الرجل مثلاً فربما تحرق وتنفذ بسهولة ولا يشعر الحيوان بنفوذها وذلك لان نفوذها انما يكون بشدة رمي البارود وسرعة حركتها التي تحدث بها قوة النفوذ الا ترى الهواء فانها مع اللطافة اذا تحركت بالعنف والشدة توجب كسر الاجسام الكبار الصلبة وتنفذ في الاجسام ان اشتد العنف كما يشاهد في خزائن البارود اذا وقع فيه النار من طيران اجزاء البيت وتبضيع الحيوان وقطعها وما هذا الا بصدم الهواء فكذلك تفعل سرعة حركة الرصاصة فان قلوبها جسم صلب ومانع

سرعتها يقع التصادم بينها ويعبر عنه بالطم والوقذ فيحدث الرض والكسر في جسم الحيوان بخلاف ما اذا كان الجسم سهل النفوذ فلا يقاوم الرصاصة ولا يمانع حركتها حينئذ لا يقع التدافع بينهما والتصادم لاستحالته لا ترى الى ثقل كثير الثقل يحرك في الهواء فانه لا يظهر فيه الصدم وان كانت حركته سريعة غاية الا ان يقاومه جسم صلب يقابله ويدافعه فان الصدم في لغة العرب يطلق على ضرب صلب بمثله ويظهر لك ذلك اذا جلت الثوب مثلاً غرضاً وشددت اطرافها ثم رميت الرصاصة فاصابت الثوب نفذت وثقبتها بنفوذها بسرعة حركتها التي توجب القطع والقلع من غير ان يقع التدافع بين الرصاصة والثوب وان نصبت مكان الثوب جسماً عسر النفوذ كالحديد والنحاس ثم رميت الرصاصة لاصابته وصادته ووقع التدافع وحينئذ يظهر منها قوة الثقل والصدم والوقذ او اللطم واذا عرفت هذه الفصول فاعلم انك اذا رميت بالرصاصة بالبارود فاصبت صيداً فان لاقت جسماً سهل النفوذ كريش الطائر او اللحم الرخو خزقتها وثقبتها وكثيراً ما ينفذه من غير مصادمة ولكن مثل هذه الاصابة لا يوجب قتل الصيد وان انهر الدم واجراه فان ادركته لا يحل من غير الذكاة وهذا الفصل لا خلاف فيه بيننا وبينهم وان اصاب مواقع الاعضاء التي متى خزقتها تبلغ المقاتل كالرأس والصدر لخزقتها ونفذتها وانهر الدم ومع ذلك فلا يخلو عن

التصادم الذي يبلغ حيث بلغت اليه الرصاصة لتناع تلك الاعضاء حركة الرصاصة فان مات وقع الشك في انتساب الموت فان مثل هذه الجراحات التي تفعلها الرصاصة يقتل الحيوان غالباً وكذلك مثل هذه الصدمات اذا وقعت في داخل الجسم حيث بلغت اليه الرصاصة يكفي في قتل الحيوان ولا يحتاج الى سبب آخر وهذا الصدم واللطم الذي ذكرناه قد اثبتته الذين اسسوا اصول هذه الآلات ووضعوها وهم المهرة الحذاق العارفون بمخاتقتها وادرى الناس بانآثارها ودقاتها من غير تكبر وخلاف بينهم فان قلت ان الصدم هو ضرب صلب بمثله ولا مماثلة بين الرصاص وبين جسم الحيوان الذي هو مؤلف من اللحم وغيره قلنا المماثلة هنا عبارة عما يليق به المقاومة لا المماثلة الحقيقية

والا انتفى الصدم من الموقوذة التي توقدبالة الحشب او الحديد فان المماثلة الحقيقية منتف بها ايضاً

واعلم ايضاً ان الفرق بين صدم العصا وغيره من آلات الوقذ وبين صدم الرصاصة ان هذه الآلات تضرب ظاهر البدن وتنتشر الصدمة فربما يحتاج لضربات كثيرة في قتل الحيوان سيما اذا كان كبيراً واما الرصاصة فصدمها يقع داخل الجسم مبلغ الرصاصة ولا ينتشر فلذلك لا يقاومه الحيوان ولو كان كبيراً اذا بلغت المقاتل بل ينجر لحينه ويهوى ميتاً وان رميته بعدة سهام او رماح وخزقتها

لقاومها وان مات مات بعد زمان وما ذلك الا بالصدم الذي يقع على
الاعضاء الداخلية

هذا ونورد لك ما قالوا في صفة الرصاصة لكي يعرف التصادم
قال آربي راضا قبني في فهرسته التي اشاعها في سنة ١٩٠٥-٦ في
صفحة ٣٥ في صفة رصاصة ٣٢٥ و ٣٥٠ بور

رصاصة ثمانية بور للصيد الكبير

دفع البارود فيها ١٦ تن وهو سبع وعشرون مناً بالمن الهندي
اذا كان البارود كاردات وهو صنف من اصنافه وكانت الرصاصة
من نكل وهو صنف من اصناف المعدنيات تصنع منه الرصاصات
سرعة حركة الرصاصة في كل ثانية ٢٢٠٠ فيت وهو سبعمائة
ذراع وثلاث وثلاثون ذراعاً وثلاث ذراع
تصادم ضرب الرصاصة اذا بلغت مسافة ٥١٨٦ فيت وهو ١٢٣٥
ذراعاً وثلاث ذراع

رصاصة الصيد الوسط

دفع البارود فيها ١٣ تن اذا كان من الصنف المذكور وكانت
الرصاصة من نكل ٢٢٠ او ٣٢٠
سرعة حركتها في كل ثانية ٢١٠٠ فيت
تصادم ضربها اذا بلغت ٣٢٢٦ فيت يبقى رطلا واحدا افرأيت
الرجل انه قدر ثقل الرصاصة فكيف قدره وصرح بان ثقلها اذا

بلغت ١٢٢٥ ذراعاً قدر رطل واحد فكيف اذا اصابته الصيد على بعد مائة ذراع او نحوه كما هو المعتاد الغالب فينثذ يكون الثقل عدة امتار

وان مثل هذه الاثقال اذا صادمت الاعضاء الداخلية التي فيها مادة الحياة في داخل الجسم عند مبلغ الرصاصة لم يرج الحياة قط وهذا السبب مما يكفى لموت الحيوان ولا يحتاج لسبب آخر ومما يشهد على ما قاله الرجل في تقدير الثقل ما شاهدناه من ان الرصاصة اصابته الحيوان الكبير شديد القوة فصرعته وقلبتة على وجه الارض مرتين او ثلثا وهذا مما لا يمكن الا بثقل الرصاصة ولطمها لا بنفوذها وخزقها فان هذا الحيوان لو اصابته عدة رماح او سهام وخزقته لقاءها وان بلغت المقاتل وهذا الثقل لا يخلو منه احد من المدافع لا صغيرها ولا كبيرها الا ان دفع بعضها اشد من بعض

وقد زادوا هذا الدفع والثقل في المدافع الكبار التي وضعوها لذلك الجبال فتدك الجبال العظيمة في عدة ضربات وما ذلك الا بالصدم وجملة ذلك ان الرصاصة مع كونها جارحة خازقة مثقلة ايضاً لاطمة صادمة وبهذا الفعل يصير مقتولها وقيداً واما ما زعم السيد ان الرصاصة تصير ميلاً عند الرمي فصارت الاصابة بالحد لا بالصدم فيظهر لك جوابه اذا راجعت الى كتاب انسا كلويديا من الكتب

البرطانية في المجلد التاسع فانه اثبت في شبكة ١٢ في صفة الرصاصة التي تستعمل في البنادق التي تسمى كندهم باكسيريس وذلك في صفحة ٢٨٢ وقال ان جوف هذه الرصاصة عند الرمي يسط الرصاصة لتوسيع الجرح وحينئذ لا يكون الاصابة بالحد بل تحصل بالعرض ويدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم ما اصاب بعرضه فلا تأكله



الفصل الخامس

في انه اذا اجتمع في الصيد مبيح ومحرم حرم الصيد وهذا الفصل اصله الشارع بالنص ولم يعلم احد من علماء الامة من انكر هذا الفصل عن عدى بن حاتم رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله فان امسك عليك فادركته حياً فاذبحه وان ادركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وان اكل فلا تأكل فانما امسك على نفسه وان وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكله فانك لا تدري ايها قتل واذ رميت بسهمك فاذا ذكر اسم الله فان غاب عنك يوماً فلم تجد فيه الا اثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غريقاً في

الماء فلا تأكل متفق عليه زاد مسلم فانك لا تدري الماء قتله او سهمك وهذا اصل في ان المقتول اذا وجد فيه السببان فصاعداً للموت مبيح ومحرم ولم يدر القاتل منهما ايها قتله حرم المقتول وبسط القول في تفسير هذا الاصل وتفصيله ان المقتول الذي وجدت فيه السببين ان علم بيقين او بظن ان اول ما اصابه منهما كان هو المبيح وهو الذي قتله كانه بلغ مقاتله ثم اصابه المحرم وفيه حياة غير مستقرة كحيوة المذبوح قبل خروج الروح فحكمه الحل وهذا الحديث لا يشمل هذه الصورة لقوله صلى الله عليه وسلم فانك لا تدري ايها قتله وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فانك لا تدري الماء قتله او سهمك

وهذا كما اذا ذبحت حيواناً ذبيحاً هلكاً ثم صادمه مثقل قبل خروج الروح لم يجرم في قول عند الحنفية بهذه المصادمة قال في الدر المختار (او رسي صيداً فوق في ماء) لاحتمال قتله بالماء فيحرم ولو الطير مائياً فوق فيهما فان انفس جرحه فيه حرم والاحل ملتي (او) وقع (على سطح او جبل) فتردى منه الى الارض حرم (في المسائل لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن قال في مجمع الانهر في هذه الصور كلها اذا لم يكن الجرح مهلكاً في الحال اما اذا كان مهلكاً وبقي فيه من الحياة بقدر ما في المذبوح ثم وقع في الماء او تردى من الجبل يحل انتهى . لكن قال في

الشامية تحت قوله او رمى صيداً فوقه في ماء الحر هذا اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لان موته مضاف الى خير الرمي وان كانت حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذي مرّ في ارسال الكلب انتهى

وان علم بيقين او بغلبة الظن ان المحرم منهما نال الصيد او لا كما اذا حذفته بالعصا فكسر رأسه مثلاً ولم يبق فيه الحياة المستقرة الا كحيوة المذبوح ثم ناله السهم حرم الصيد في قول وان خزقه وذلك لانه صار وقيداً باصابة العصا وبه تعين موته فما احله خزق السهم وكذا ان اصابه المبيح او لا ولا كن عرف باليقين او بغلبة الظن انه لم يكن مهلكاً له كما اذا ناله السهم فجرحه لا كن لم يكن بالغاً مقاتله ثم اصابه العصا مثلاً فاهلكه بثقله حرم فان القتل ح تعين بالثقل فصار وقيداً وهاتان الصورتان يستانس لما بالحديث لقوله صلى الله عليه وسلم وان اكل فلا تاكل فانما امسك على نفسه وان اصابه المحرم اصابة لا يظن بها الموت كما اذا اصابه العصا فكسر رجله او غيره من الاعضاء التي لا يرجى الموت باصابتها ثم اصابه السهم قتلته حل لتعين الموت بالمبيح وهذه الصورة ايضاً لا يشملها الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم فانك لا تدري ايها قتله ولا مثال هذه الصور اصلوا الاصل فقال في الهداية والتبيين وغيرهما من كتب الفقه ان الاصل في جنس هذه المسائل ان الموت

إذا حصل بالجرح بيقين حل وان حصل بالثقل اوشك فيه فلا يحل
حتماً او احتياطاً انتهى

واما فيما سوى هذه الصور مما لا يدري القاتل من المبيح
والمحرم كما اذا اصاباً مائاً او اصاب واحد منهما اولاً ثم اصاب الاخر
وبلغا المقاتل ولم يدريا ايها قتله يحرم الصيد ولهذه الصور يشمل
سياق الحديث الذي يتفرع عليه كثير من المسائل الفقهية

قال الفقيه شهاب الدين احمد ابن حجر الميمني الشافعي في
كتاب تحفة المحتاج شرح المنهاج للنواوي (فلو قتل) بمديّة كالة
او (بمثقل) بفتح القاف المشددة ، او ثقل بمحدد كبندقة ووسط
وسهم بلا نصل ولا حد ، امثلة للاول ومن امثلة الثاني القتل بثقل
له نصل او حد (او) قتل (بسهم وبندقة او جرحه سهم واثر فيه
عُرض السهم) بضم العين اي جانبه (في مروره ومات بهما) اي
الجرح والتأثير (او الخنق باجولة) وهي جبال تشد للصيد ومات
(او اصابه سهم) جرحه اولاً (فوق بارض) عالية كسطح كما يدل
له قوله الآتي فسقط بارض وحينئذ فلا اعتراض عليه ولا يحتاج
لتصويره بما اذا لم يجرحه السهم (او جبل) ثم سقط منه فيها ومات
حرم في الكل لقوله تعالى والمخنقة والموقوذة اي المقتولة بنحو حجر
او ضرب ولأنه في الاربعة الاول مات بلا جرح وفيها عداها الا
الخنق لا يدري الموت من الاول المبيح او الثاني المحرم انتهى

فانت ترى الشيخ العلامة الفقيه قد جعل علة التحريم في المقتول بالمدينة الكالة وغيرها هي الوقذ سوى المنخقة ثم المقتول بتلك المدينة لا يحرم الا لعدم تدين الموت بالمبيع وهو القطع والجرح الخالي عن القوة والثقل وذلك لان المدينة الكالة اذا كانت غاية في الكلالة فلا يقطع بها الا بالقوة الشديدة والتحمل القوي الذي يفضي الى الاختناق الذي يكفي سبباً للموت وقد روى البيهقي عن الامام الشافعي في تفسير حديث الارسن والظفر انه قال الظاهر انه اراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يعزى فيكون في معنى الخنق انتهى . فالظفر وهذه المدينة سيان عند الشافعي رحمه الله تعالى وكذا القتل بالمثل المحدد

وان اصاب بجده لاحتمال قتله بالثقل فاشتبه الامر ولم يتعين الموت بالمبيع وهو الاصابة بالحد وذلك يوجب حرمة المقتول ولهذا المعنى قال ابراهيم البيجوري (خرج به المثل كبنديق الرصاص والطين وسهم بلا نصل ولو مع محدد فيحرم المقتول به لان المقتول بالثقل موقوذة فانها ما قتل بمثل كخشبة وحجر ونحوهما مما لاحد له وانما حرم المقتول به مع المحدد كسهم تغليبا للمحرم)
وتامه ما مر في الفصل الثاني

وقال الملا على القاري في شرح حديث المراض من كتاب المشكاة ناقلاً عن الشمني انه لا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكاة

وعرض المعراض لا يجرح ولذا لو قتله ببندقية ثقيلة ذات حدة حرم
 الصيد لأن البندقية تكسر ولا تجرح فكان كالمعراض أما لو كانت
 خفيفة ذات حدة لم يحرم لتيقن الموت بالجرح فلم يرمي صيد بسكين
 أو سيف إن أصابه بجده أكل والا لا ولورماه بجرحه إن كان ثقیلاً
 لا يؤكل وإن جرح لاحتمال أنه قتل بثقله وإن كان خفيفاً وبه حدة
 وجرح يؤكل لتيقن الموت بالجرح انتهى

وقال الزيامي في شرح الكنز وإن رماه بجرحه فإن كان ثقیلاً
 لا يؤكل وإن جرحه لاحتمال قتله بثقله وإن كان خفيفاً وبه حدة
 وجرح حل لتأه بالجرح ولورماه بمرورة حديدية ولم يضع بضعاً
 لا يحل لأنه قتله دقاً وكذا إذا رماه بها فإبان رأسه أو قطع أوداجه
 لأن العروق تنتطح بالثقل فوقع الشك ويحتمل أنه مات قبل قطع
 الأوداج ولورماه بعود مثل العصا ونحوه لا يحل لأنه قتله ثقلاً لا
 جرحاً إلا إذا كان له حد فبضع بضعاً فيكون كالسيف والرمح اه
 وقال في المالكية في كتاب الصيد ويشترط في الصيد أن
 لا يشارك في موته سبب آخر سوى جراحة السهم أو الكلب وما
 أشبه ذلك وذلك نحو التردى من موضع والوقوع في الماء وجراحة
 أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط إذا أصاب
 السهم الصيد فوقع على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض
 يحل لأن هذا مما لا يمكن التحرز عنه وإن وقع في ماء أو على جبل

او صخرة او شجرة او حائط او على سنان رمح مركوز او على حرف آجرة او لبنة منصوبة ثم وقع منه على الارض لم يجل لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه فان التردى مما ينفك عنه الاصطياد فوجب اعتباره ويحتمل ان الموت حصل بالماء او بالتردى فاجتمع المبيح والمحرم فيحرم احتياطاً الخ

ثم قال في ملتقى الابحر وان اصابه بحجر وجرحه بجده فان كان ثقيلاً لا يؤكل وعلاه في شرح المجمع بقوله لاحتمال ان قتله بثقله ثم قال في الملتقى وان كان خفيفاً اكل لتعين الموت بالجرح انتهى .

واعلم ان الجرح في مثل هذه الصور ارادوا به الخزق والا لم يكن للفصل بين خفة الحجر وثقله فائدة لان المقتول به من غير الخزق موقوذ قطعاً سواء قتل وجرح بالخفيف او الثقيل وقال ابن حجر في شرح المنهاج ايضاً ويشترط تمحض القطع فلو ذبح بسكين مسموم موح حرم انتهى

وقال الشيخ عبد القادر بن عمر الشيباني الحنبلي في نيل المارب شرح كتاب دليل الطالب في قههم لو رماه بمحدد فيه سم اذا احتمل ان السم اعان على قتله صرح به في الاقناع والمنتهى وذلك لانه اجتمع مبيح ومحرم فقلب المحرم كسهم مسلم ومجوسي انتهى

وبهذا الذي تلونا عليك من كلامهم عرفت انهم جعلوا اجتماع الثقل والخزق في المقتول علة لتحريمه لعدم التيقن في انتساب الموت

لا أحدهما في حرم احتياطاً وهذا الحكم هو الذي استنبطوه من الحديث
قال في روح البيان في تفسير المتردية بعد ذكر هذا الحديث فصار
هذا الكلام أصلاً في كل موضع اجتمع فيه معنيان أحدهما حاذر
والآخر مبيح أنه يقلب جهة الحظر انتهى

ومع ذلك فقد قال الشوكاني في نيل الأوطار في شرح حديث
عدي رضي الله تعالى عنه في الصيد الذي رويناه فرواية عدي
صریحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامسالك على
نفسه متايدة بان الاصل في الميتة التحريم فاذا شككنا في السبب
المبيح رجعنا الى الاصل انتهى

تبلي

لعلك يشته عليك الامر في اجتماع الفعلين يعني فعل الثقل
وفعل الحدة فيما اذا كان الحجر ثقيلاً ذا حدة وذلك لانا قد ذكرنا
فيما سبق منا في الفصل الثاني من ان الثقل اذا صادم الحد ودفعه
فانه لا يزيد الا التقطع والجرح و فرق الوصل من غير ان يزاحم سائر
الاجزاء مما يلي الفرق

فالجواب عنه ان اصابة المحدد الثقيل لها اوضاع مختلفة يعرفها
من مارس عمل الرمي وتجارب فيه فمنها ما يصيب فيه عرض الثقيل
ولا ينال حده المضروب أصلاً فان مات بذلك الضرب يحرم

ومنها ما يصيب فيه حد المثل ولا ينال عرضه المضروب
 أصلاً ويقطع بان الجرح لم يحصل الا بالحد وان ثقل الآلة لم يتراحم
 المضروب بل صارعونا لشدة الرمي والزيادة لحزق الحد والنفوذ في
 الجسم وفي مثل هذا القتل يحل المقتول قطعاً وذلك كما في سائر الات
 الرمي المعتادة من ذوات الحدة من انواع السهام واصناف الرماح
 وغيرها مما يكون رميها على الاستواء والاستقامة
 وان لم تكن اصابة الآلة على هذين الوضعين المذكورين بل
 يكون رميها واصابتها على غير الاستقامة فتصيب الصيد مورباً
 ومحرزاً فكثيراً ما يصدم ثقل الآلة ويخزق حده ويموت الحيوان
 فيردد الامر ويشك في عزو الموت فلا يتعين العزو وذلك الوضع
 صوروه في قولهم ببندقة ثقيلة او حجر ثقيل الخ



الفصل السادس

في جواب ما استدلوا به على حل الصيد بالرصاص

اعلم ان ما اسلفناه فيما سلف من الفصول يكفي حجة على من
 قال يحل الصيد ببندقة الرصاص ولكن اردنا ان نبسط الكلام في
 الجواب عما استدلوا به على ما قالوا يحل المقتول بها وان طال الكلام

لكي لا تخفى عليك الخافيات وتندره الشبهات وقد ذكرنا في الفصل الثالث جملة من وجوه مستدلهم في حل هذا الصيد وهو ان الشاميين رحمهم الله استدلوا باطلاق قوله صلى الله عليه وسلم اذا علمت ان سهمك قتله ولم تر فيه اثر سبع فكل ونحو ذلك مما رويناه فيما سبق مما يعم الخرق وعدم الخرق

وان القاضي الشوكافي استدل بان ليس بي الاحاديث الا مجرد الخرق وقواه في كلام طويل بما ذكرناه فيما سبق وبمثله قال الشيخ التونسي رحمه الله وذيله بعدة شواهد مما حكيناه من كتابه

وان السيد الامير رحمه الله زعم بان الرصاص يصير ميلاً عند الرمي فيقع القتل بالحد لا بالصدم فنقول في الجواب اما الشاميون من الفقهاء القدماء ومن قال قولهم فالحجة عليهم حديث المراض اخرج البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المراض فقال اذا اصبحت بمجده فكل واذا اصاب بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تاكل الحديث وفي رواية لهما واللفظ الاول انا زعمي بالمراض قال كل ما خرق وما اصاب بعرضه فلا تاكل قال الحافظ ابن حجر المستقلاني في فتح الباري قد اتفق العلماء الا ماشد منهم على تحريم ما قتله البندقة والحجر وانما كان كذلك لانه يقتل الصيد بقوة راميه لا بمجده انتهى

وقال النواوي في شرح مسلم الموقوذ هو الذي يقتل بغير محدد
من عصا او حجر او غيرها وهو مذهب الشافعي ومالك وابي حنيفة
واحمد والجهاهير انه اذا اصطاد بالمراس قتل الصيد بجده حل وان
قتله بعرضه لم يحل بهذا الحديث

وقال مكحول والاوزاعي وغيرهما من فقهاء الشام يحل مطلقاً
وكذا قال هولاء وابن ابي ليلى انه يحل بالبندقية وحكى ايضاً عن
سعيد بن المسيب

وقال الجاهير لا يحل صيد البندقية مطلقاً لحديث المراس
لانه كله رض ووقد وهو معنى الرواية الاخرى فانه وقيد اي
مقتول بغير محدد والموقوذة المقتولة بالعصا ونحوها واصله من
الكسر والرض انتهى

(تنبيه) في قول فقهاء الشام يحل مطلقاً معنى الاطلاق يرجع
الى اصابة الحد والعرض والى حجر الخزق وعدمه

وكذا في قول الجاهير لا يحل صيد البندقية مطلقاً يرجع المعنى
ايضاً الى الخزق وعدمه لانهم يعارضون فقهاء الشام في قولهم انه يحل
مقتولها مطلقاً خزقت بالحد او بالمرض او لم تخزق فمعنى قول الجمهور
ان مقتول البندقية لا يحل مطلة خزقت او لا لان خزقها لا يتمحض عن
الثقل فهو وقيد فان الوقيد ما يقتل بغير محدد ولا تحديد في البندقية
والشرط في حل الصيد ما قتل بالمحدد

وقول النواوي فانه وقيد اي مقتول بغير محدد الخ فيه تفسير
الوقيد اولا بالمقتول بغير محدد ثم فسر الموقودة بالمقتولة بالمصى
ونحوها ثم بين ماخذ الوقيد بانه الكسر والرض وصنيعه هذا يدل
على ان الوقيد في الحديث يعم ما كسر بالمصا ونحوها وما قتل بنفوذ
غير المحدد فانه لا يخلو عن الرض والكسر ولذلك خصص الحل
بالاصابة بالحد ثم جعل هذا الوقيد العام دليلا على حرمة مقتول
البندقة مطلقا خزقت او لا والا لم يتم التقريب لانه حينئذ يصير
معنى الوقيد خاصا بما لا يخزق والدعوى عام اعني قوله مطلقا ويدل
على صواب ما قلناه في تعميم قول الجماهير لا يحل صيد البندقة
مطلقا بالخزق وعدمه ما قاله البدر العيني في شرح البخاري في شرح
حديث المعراض قوله ما اصاب بمرضه بفتح الميم يعني بغير طرفه
الحد فلا تأكل

وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي والثوري واحمد واسحق
وقال الشعبي وابن جبير يوكل اذا خزق وبلغ المقاتل
وقال ابن بطال وذهب الاوزاعي ومكحول وقتاء الشام الى
جواز اكل ما قتل بالمعراض خزقه او لم يخزق وكان ابو الدرداء
وفضالة بن عبيد لا يريان به باسا انتهى . فالشارح العيني رحمه الله
ذكر هنا ثلاثة مذاهب

فمنهم من اطلق الرخصة وقالوا يحل مقتول المعراض خزق او

لم يخرق وسواء خرق بالحد او بالعرض وهم فقهاء الشام ومن تبعهم
ومنها من قصر الحل على الخرق سواء كان الخرق بالحد او
بالعرض وهو قول الشعبي وابن جبير

ومنها من اشترط الحد في حل الصيد وقال بتحريم مقتول
العرض وان حصل الخرق بالعرض وبلغ المقاتل وهو مذهب الجمهور
اعني الائمة الاربعة ومن سواهم من سائر الفقهاء وذلك ما اردناه
ولما عرفت ان الامام مالك رحمه الله مع الجماهير في تحريم مقتول
عرض المراض ولو بالخرق فاعلم انه قال في موطاه ولا ارى باساً
بما اصاب المراض اذا خسق وبلغ المقاتل ان يוכל قال الله تعالى
يا ايها الذين آمنوا ليلبسونكم الله بشي من الصيد تناله ايديكم ورماحكم
فكل شي ناله الانسان بيده او رمحه او بشي من سلاحه فانه ذمه
وبلغ مقاتله فهو صيد انتهى

فكلامه هذا مجمل محتمل يعني سواء خرق بالحد او بالعرض
فان حملناه على المعنى الاعم ويعم الخرق بالعرض ايضاً لوقع التماز
في كلامه رحمه الله لما تعين مذهبه مع الجمهور ان مقتول العرض
ولو بالخرق حرام فتعين بهذا انه رحمه الله اراد الخرق بالحد

ومع ذلك فقد ذكر رحمه الله قبل هذا القول مسألة الحبر عن
نافع قال رميت طائر بن بجبر ومسألة البندقه ايضاً عن القاسم بن
محمد كان يكره ما قتل المراض والبندقه فتعرض رحمه الله لحكم

المراض دون اخويه مع ان الخرق قد يحصل بها كما يحصل بعرض
 المراض فلو لم يرد رحمه الله بقوله اذا خسق الخرق بالحد لكان عليه
 ان يذكر رأيه في الحبر والبندقة ايضاً فتعرضه لحكم المراض
 تحسب يدل على انه اراد خرقه بجده لما انه قد يخرق بالحد واما
 البندقة والحبر فلعدم كونها محددين لم يتعرض لحكمها وان خرقا
 ثم ان العلامة محمد بن يوسف الزرقاني المالكي رحمه الله اعرف
 لمذهب امامه فقد فسر قوله ان يوكل الخ . وعلاه في شرح موطنه
 بقوله لا باحته صلى الله عليه وسلم ما اصاب بجده بلوغه المقاتل
 واستدل ذلك بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا الاية وهذا صريح بان
 العلامة حمل قول امامه اذا خسق على الخسق بالحد والله اعلم
 واما احتجاج العلامة الشوكاني رحمه الله بأن ليس في الاحاديث
 الا مجرد الخرق

فالجواب عنه انه اراد به انه لم يرد في الاحاديث ذكر الحد
 اصلاً كما هو الظاهر من كلامه فهو غير صحيح لما صح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ما اصاب بجده فكل وما اصاب بعرضه فلا تاكل
 وان اراد انه وان ورد ذكر الحد في الاحاديث الا انه غير
 مراد في الذكاة بل المقصود فيه هو الخرق لانه هو العلة المحللة
 للحيوان فذكر الحد انما وقع لبيان الواقع وحيثما وقع ذكر الحد
 فالمراد به الخرق ايضاً فلما لم يكن ذكر الحد مراداً في الاشتراط

جملة في حكم غير المذكور وقال ليس في الاحاديث الا مجرد الخزق والخزق يعم خزق المحدد وخزق غير المحدد

فالجواب عنه بوجوه الاول انا نخرج الكلام على مخرج كلام العلامة القاضي ونقول ليس في الاحاديث الا مجرد القتل وقدرونا فيما سبق في الفصل الثالث من حديث عدى عند البخاري وليس به الا اثر سهمك فكل ولفظ النسائي قتل سهمك فكل وعند الترمذي وعلمت ان سهمك قتله الحديث وعند الامام احمد في حديث عدى ايضاً اذا رمى احدكم بسهمه فليذكر اسم الله فان قتل فليأكل هذه الاحاديث هي حجة فقهاء الشام منهم الامام ابو جعفر محمد بن يزيد الطبري حيث قال في تفسيره للقرآن الكريم لا وقيد في الصيد وذلك لان القتل يعم ما حصل بالخزق او بغير الخزق

واما حديث المراض فخرقه غير مقصود وانما المقصود الاهلاك بآلة الصيد فالاصابة بالحد يهلك الصيد غالباً وبالعرض لا يهلك غالباً فلهذا عبر الاهلاك وعدمه بالحد والعرض وانما اطلق الوقيد على المصاب بالعرض لانه ان يدرك حياً ولم يذك لصار وقيداً وانما احتجوا لهذا التأويل لعموم قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم اي سواء جرحه او قتلته بالثقل

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره اختلف العلماء رحمهم الله تعالى فيما اذا ارسل كلباً على صيد قتلته بثقله ولم يجرحه او صدمه هل

يجل ام لا على قولين احدهما ان ذلك حلال لعموم قوله تعالى فكلوا
 مما امسكن عليكم وكذا عمومات حديث عدى انتهى

فان قال احد ان هذا دار في صيد الكلب فالجواب انا اذا
 راجعنا الى علة الحل والحزمة فاصناف الصيد كلها سواء والعلة لحل
 المقتول هنا الاصطياد وهو كسب اليد والرماح الوارد في النص
 ومع ذلك فان خصصتم الثقل للحل في صيد الكلب يلزم
 تخصيص الخزق في المراض لا في سائر الآلات فينشد كان الاخذ
 بعموم القتل يعنى مذهب اهل الشام اولى من عموم الخزق فوجب
 عليكم الجواب حتى يخصص عموم القتل بالخزق فما هو جوابكم لفقهاء
 الشام فهو جوابنا لكم في بندق الرصاص

الوجه الثاني ان المقصود في الذكاة هو تسهيل الدم سواء كانت
 اختيارية او اضطرارية واما الخزق فليس هو بمقصود ولا علة للذكاة
 بل هو سبب لحصول العلة

عن رافع بن خديج رضي الله عنه مرفوعا ما انهر الدم وذكر
 اسم الله عليه فكل متفق عليه وهذا يعم الذكاتين

وروى الامام احمد واصحاب السنن من رواية حماد بن سلمة
 عن ابي المشراء الدارمي عن ابيه قال قلت يا رسول الله اما تكون
 الذكاة الا في اللبة والخلق فقال لو طمنت في فخذها لاجزأ عنك
 قال ابن كثير في تفسيره هذا حديث صحيح

ومقتضى امثال هذه الاخبار الصحيحة ان الحل باعتبار تسيل الدم النجس حيث ما اتفق وكيفما وقع وهو يعم الذكأتين فما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم انهر الدم واقر الاوداج بما شئت من تخصيص اسالة الدم النجس بقطع الاوداج فالتا هو لبيان انواعه او لانه اعمل لاخراج الدم لا ان قطع الاوداج شرط في اسالة الدم للحل لما تقرر في الاخبار الصحيحة ان العبرة للحل بتسيل الدم حيثما كان

وكذا ما ورد في حديث المراض من ذكر الخزق فالتا جرى نبيان الواقع وانه سبب لاسالة الدم لانه هو المقصود في الذكاة فلو وقع انهار الدم من غير الخزق حصلت الذكاة كما اذا ضربت الصيد بالصادم الشديد فكسر رأسه مثلاً من غير خزق فانهر الدم كما هو الغالب لزم ان يكون المتول حلالاً لحصول الذكاة وهي اسالة الدم النجس على مقتضى الاحاديث الصحيحة فما هو جوابكم في الصور المشكلة فهو جوابنا

يعني ان قال احد منكم ان الشارع جعل الخزق وقطع الاوداج شرطاً لاسالة الدم في احاديث أخر وهو حديث المراض وغيره قلنا فكذلك الحد جعله الشارع شرطاً للخزق في حديث المراض ايضاً قال في مجمع النجار في شرح حديث فخرق فكل اي قتله بجده فخرقه ذكوة وهو معنى الخزق انتهى. الا ترى انه اعتبر الحد

في معنى الخرق حتى لو جرح بغير محدد لا يكون ذكاة
الوجه الثالث انا سلمنا ان العلة لحل المقتول هي الخرق والقطع
وهو الذي يحصل به انهار الدم سواء كان باصابة الحد او باصابة غير
الحد فهذه العلة تعتبر في الذكاتين اختيارية كانت او اضطرارية الا ان
في الاختيارية يشترط قطع الاوداج

وطليه عول الشيخ التونسي فقال الاصل في ما ذكرناه من
ان المدار على الجرح القاتل قوله عليه السلام انهر الدم بما شئت وقوله
انهر الدم وافر الاوداج بما شئت وهذا في الذكاة الاختيارية وكذلك
يكون تأنيها الذي هو الجرح في اي موضع من البدن انتهى . فبعد
قطع الاوداج وانهار الدم ينبغي ان لا يحرم المذبوح

قال في الهداية وان ذبح الشاة من ققاء فبقيت حية حتى قطع
العروق حل لتحقق الموت بما هو ذكاة ويكره لان فيه زيادة الالم
من غير حاجة فصار كما اذا جرحها قطع الاوداج وان ماتت قبل
العروق لم يوكل لوجود الموت بما ليس بذكاة فيها انتهى

قال العيني في الشرح وانما يستقيم لو كانت تعيش قبل قطع
العروق اكثر ما تعيش المذبوح حتى يحل قطع العروق ليكون
الموت مضافاً اليه اما اذا كانت لا تعيش الا كما تعيش المذبوح فانه
لا يُلَ لأنّه يحصل الموت مضافاً الى الفعل السابق فلا يحل انتهى
وقال العيني ايضاً في شرح الكنز ويكره الذبح ايضاً من

القفا لان فيه زيادة الم ويحل اذا بقيت حية حتى يقطع المروق
لتحقق الموت بما هو ذكاة وان ماتت قبل قطع المروق لا توكل
لوجود الموت بما ليس بذكاة وعند مالك واحمد لا يحل مطلقا انتهى
وقال النووي في المنهاج وذكاة كل حيوان قدر عليه بقطع كل
الحلقوم وهو مخرج النفس والمرى وهو مجرى الطعام

قال ابن حجر في شرحه وخرج بالقطع خطف رأس بنحو بندقة
لانه في معنى الخنق وبقدر عليه غيره وقد مر وبكل ذلك بعضه
وانتهى الى حركة المذبوح ثم قطع الباقي فلا يحل فلم انه يضر بقاء
يسير من احدهما لا الجلدة التي فوقها وفي كلام غير واحد اى تقريباً
على ما قاله الامام كما هو ظاهر ان من ذبح بكال قطع بعض الواجب
ثم ادركه فوراً آخر فاقته بسكين اخرى قبل رفع الاول يده حل
سواء وجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا

وفي كلام بعضهم انه لو رفع يده لنحو اضطرابها فاعادها فوراً
واتم الذبح حل ايضاً ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم
ذكاته كوثنى او سبع فبقيت الحياة مستقرة فقطع الباقي كله من
تحل ذكاته حل لان هذا اما مفرع على مقابل كلام الامام اولكون
السابق محرماً فاول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة
عنده وهذا اوجه

وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم اعادها لم تحل فهو اما مفرع

على ذلك او يحمل على ما اذا اعادها لا على الفور ويبيده افتاء غير واحد فيما لو انقلبت شفرته فردها حالاً انه يحل وايداه بعضهم بان النحر عرفا الطمن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع الناحر جانباً ثم يرجع للآخر فيقطعه

ثم قال ولو ذبحه من قفاه او من صفحة عنقه عصي لما فيه من التعذيب فان اسرع في ذلك بان قطع الحلقوم والمري وبه حياة مستقرة ولو ظنا بقرينة كما مر حل لان الذكاة صادفته وهو حي والا تكن به حياة مستقرة حينئذ بان وصل لحركة مذبوح لما انتهى الى قطع المري فلا يحل لانه صار ميتة قبل الذبح وما اقتضت العبارة من عبارة وجود الحياة المستقرة عند قطعها جميعاً غير مراد بل الشرط وجودها عند ابتداء القطع منها ايضاً فحينئذ لا يضره انتهاؤه لحركة مذبوح لما ناله بسبب قطع القفا لان اقصى ما وقع به التعبد به وجودها عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتهاؤه لحركة مذبوح قبل تمام قطعها لم يحل لتقصيره ومن انه لو شرع في قطعها مع الشروع في قطع القفا مثلاً التقي القطمان حل غير مراد ايضاً بل لا يحل كما قارن ذبحه نحو اخراج حشواته بل او غيره مما له دخل في الهلاك وان لم يكن له مذقفا لانه اجتمع مع المبيح ما يمكن ان يكون له اثر في الازهاق

والاصل التحريم بخلاف مسألة المتن لان التذيف وجد

منفرداً حال تحقق الحياة المستقرة او ظن وجودها بقريضة نعم لو
انتهى لحركة مذبوح بمرض وان كان سببه اكل نبات مضر كفي
ذبحه لانه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فان وجد كأن اكل نباتاً
يؤدي الى الهلاك او انهدم عليه سقف او جرحه سبع او هرة اشترط
وجود الحياة المستقرة عند ابتداء الذبح فعلم ان النبات المودي
لمجرد المرض لا يؤدي للهلاك اي غالباً فيما يظهر اذ لا يحال الهلاك
عليه الا حينئذ انهي

فهذه المبارات تستعمل على صور يحرم فيها المذبح مع قطع
الاولاد واجنابهم

كالمذبح من القفا فانه يحرم باتفاق الائمة

اما عند الامام احمد ومالك رحمهما الله فطائفا واما عند الحنفية
والشافعية فلو وقع التقطع بعد كونه في حالة المذبح
وكذا يحرم مباني الرأس بالمثلث الغير المحدد وكذا لو شرع في
قطع المذبح والتقفا معاً كما صورده ابن حجر
وكذا في اخراج نحو الحشوة

وكذا الذبح بكال شديد الكلاله وغير ذلك من الصور التي ذكروها
وكذا يرم المذبح بالظفر والسن مطلقاً عند الجماهير والقائمين
عند الحنفية وكذا يحرم بظفر الطيب الحبشي كما روي عند الشافعي
فيما سياتي هذا في الذكاة الاختيارية

واما الزكاة الاضطرارية قتال في الكنز وان رمى صيداً فلم يشغنه فرماه آخر قتله فهو الثاني وحل وان انخنه فللاول وحرم وضمن الثاني الاول قيمته غير ما نقصته جراحته انتهى

وقال ابن حجر في شرح المنهاج ولو شارك مجوسي او نحوه ممن تحرم ذبيحته (مسلماً) او كتابياً (في ذبح او اصطياد) قاتل كان امراً مكيناً على مذبوح شاة او قتلاً صيداً بسهم او كلب واحد (حرم) المذبوح از الصيد تغليبا للمحرم اما اصطياد لاقتل فيه فلا اثر للنزركة فيه (او ارسد كلبين او سهمين) او احدهما سهماً والاخر كلباً على صيد (ان سبق آلة المسلم فقتل) الصيد (او انهاء الى حركة مذبوح حل) كما لو ذبح مسلم شاة فقدّها مجوسي فان لم ينهه لذلك فاصابته آلة المجوسي فانتهت اليه حرم وضمنه المجوسي للمسلم بقيمته وقت اصابته الته لانه افسد ملكه بحمله ميتة (ولو انعكس) بان سبق آلة المجوسي فقتل او انهاء لذلك (او جرحاً معاً) وحصل الهلاك بهما ولو بان كان احدهما مذفوا والاخر غير مذفف لكنه يعين على المذفف على المعتمد (او جهل) اسبقها القتاتل او لم يعلم ايها قتله (او) جرحاه (مرتباً ولم يذفف احدهما) اي لم يقتله سريعاً (حرم) تغليبا للتحريم انتهى

وقد سبق عن النووي انه يحرم عند الجمهور مقتول البندقة مطلقاً يعني سواء خزقت ام لا وسبق ايضاً ان السهم المسموم يحرم

مقتوله وكذا يحرم الصيد المقتول بأنسهم الذي جعل طرفه المحدد من سن او عظم عند الجمهور ، خلا اخفية وكذا يحرم الصيد المدرك حياً ان لم يذك وان خزقه السهم وانهر الدم وبلغ المقاتل فهذه ذكاة اضطرارية فيها ايضاً ما يحصل فيه نفوذ الآلة ونهر الدم ومع ذلك فلا يحل المقتول وما ذلك الا لاتعدام الشرط وهو تمحض المبيح عن المحرم فاذا اقترن المحرم مع المبيح حرم المقتول ثم ان المحرم المقترون قد يقترون مع فعل الآلة كنفوذ المثقلات نحو البندقية والمراض بطرفه الغير المحدد فان نفوذها لا يخلو عن رض وكسر فيخل في فعل الآلة او كسهم مسموم او سكين مسمومة بسم موح

وكذا الذبح والقطع بالسن وانظر الثابتين فانها لا يقطعان الا بالخنق قال في الهداية بخلاف غير المفزوع لانه يقتل بالثقل فيكون في معنى المنخقة انتهى

وعال الحافظ ابن حجر في فتح الباري في شرح حديث السن والظفر قيل نهى عنها لان الذبح بهما تمذيب للحیوان ولا يقطع به غالباً الا الخنق الذي ليس هو على صورة الذبح وقد قالوا ان الحبشة تدمي مذابح الشاة بالظفر حتى ترهق نفسها خنقاً

ثم وجدت في المعرفة للبيهقي من رواية حرملة عن الشافعي انه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في البخور فقال

مقول في الحديث ان السن انما يذكى بها اذا كانت منتزعة
 فاما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت خنقا واما الظفر فلو كان
 المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال في السن لكن الظاهر اراد
 الظفر الذي هو ضيب من بلاد الحبشة وهو لا يعزى فيكون في
 معنى الخنق انتهى . مختصر افعلى هذا يذكرن هذا الطيب من
 المتعلقات ايضا

وقد يكون اقتران المحرم خارجا من فعل الآلة المبيحة كما في
 سائر الصور المحرمة التي ذكروها من اشتراك آلة مجوسي او اخراج
 الحشوة وغير ذلك فذلك المحرم وان لم يخل في فعل الآلة المبيحة
 لكن يشك به في اعتزاء الموت

فلم بهذا ان الخرق والقطع العام الذي سلمناه علة لحال المقتول
 لا يمكن في حله ولا يصح الاقتصار عليه بل لشروط تعتبر في الذكاتين
 وبها خصص الخرق العام الذي ورد في حديث الخرق وهذه
 الشروط تعرف باصول وروايات اخرى غير حديث الخرق العام
 كحديث ابن عدي الا السن والظفر مثلاً في الذكاة الاختيارية
 خصص حديث الخرق وحرم المذبوح بها وان وقع القطع وانهار الدم
 واعلم ان حديث السن والظفر هذا وان السن عظم يدل على
 ان مقصود الشارع عليه السلام امر يزيد على الخرق العام والآن فان
 نفس القطع والخرق يحصل بها كما يحصل في سائر الآلات

وكذا الذبح بسكين مسموم مخصوص بنص الميتة ومثله
المنذوح المخرج حشوته وغير ذلك

واما في الذكاة الاضطرابية فخصص الخزق العام بالذبح في
الادراك للصيد حيا لحديث الكلب ان ادركته حيا فاذبحه
وخصص بالميتة ان كان القتل بالسهم المسموم او بعظم وغيره
عند الجمهور سوى الحنفية

وخصص بالوقيذ ايضاً فحرم صيد البندقة وان خزقت وحصل
نهر الدم كما سبق من النووي عن الجمهور ويؤيده ماروي عن عدي
رضي الله عنه رفعه ولا تأكل من البندقة الا ما ذكيت

ولانما راجعنا الى السنة في امر الحد ونظرنا فيه هل هو
شرط في الخزق في النص الصريح ام لا فوجدنا لفظ الخزق انه لم
يرد في الاحاديث الا في حديث عدي وهو طويل جداً فيها فصول
شئى قال الامام احمد بن حنبل في مسنده حدثنا عبد الله بن عمر (ثنا)
بجالد (عن) عامر (عن) عدي بن حاتم قال اتيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فعلمني الاسلام ونمت لي الصلوة وكيف اصلي كل
صلوة لوقتها ثم قال لي كيف انت يا ابن حاتم اذا ركبت من قصور
اليمن لا تخاف الا الله حتى تنزل قصور الحيرة قال قلت يا رسول الله فاین
مقانب طي ورجالها قال يكفيك الله طيا ومن سواها قال قلت
يا رسول الله انا قوم نصيد بهذه الكلاب والبزاة فما يحل لنا منها

قال يحل لكم ما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما امسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه فما علمت من كلب او باز ثم ارسلت وذكرت اسم الله عليه فكل مما امسك عليك قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيء فلانما امسكه عليك قلت افرأيت ان خالط كلابنا كلاب اخرى حين نرساهما قال لا تاكل حتى تعلم ان كلبك هو الذي امسك عليك قلت يا رسول الله اناقوم نرسي بالمراض فما يحل لنا قال لا تاكل الا ما ذكيت

فهذا الحديث قد رواه غير واحد من الرواة فمنهم من اطنبه وساق اطول من هذا السياق ومنهم من اوجزه ورواه بسياق مختصر جداً ومنهم من روي خبر اسلام حاتم فحسب ولم يذكر سائر فصوله ومنهم من كتفى بالفصل الذي يتعلق بالملاحم والفن ولم يرو سائر الاخبار

ومنهم من روى الفصل الذي يتعلق بالاصطياد ثم الذين روهوا فصل الاصطياد منهم من جمع بين خير الجوارح وانسهم والمراض

ومنهم من اقتصر على رواية الجوارح ولم يرو فيه خبر السهم والمراض

ومنهم من روى خبر السهم ولم يتعرض لخبر الجوارح والمراض

ومنهم من روى خبر المعراض وسكت عن سائر فصول
الاصطياد وهذا الذي ذكرناه لا يخفى على من له خبرة بآثار النبي
صلى الله عليه وسلم وان هذا ليس من خصائص هذا الحديث بل
استفاض في خصال جملة علم النبي صلى الله عليه وسلم انهم رويوا آثاره
على أنحاء شتى واساليب مختلفة من الاطناب والانيجاز والتطويل
والاقتصار وعلى هذا جرت عاقبتهم لما كانوا يهدون الاختلاف
في مقتضى الحال ودواعي الكلام

فعلى هذا اذا وجدنا فصلاً من فصول هذا الحديث الذي ذكرناه
برواية من أئمة ت ولم يذكر في هذا الفصل غيره من الفصول ثم
وجدنا رواية أخرى قد زيد فيه فصل آخر من فصول الحديث لم يوسع
لنا الاخير ان كانت رواية على أساس الثقة وذلك لان زيادة الثقة
مقبولة غير مودودة فبعد ذلك نقول ان خبر المعراض الذي هو
فصل واحد من فصول عدي بن حاتم رضي الله عنه قد روي ايضاً
بالفاظ مختلفة في رواية دوائين الحديث

فاظط البخاري اذا اصب بجمده فكل واذا اصاب بمرده
فقتل فانه وقيد فلا تاكل

وانما مسلم والنسائي والدارمي اذا اصاب بجمده فكل واذا
اصاب بمرضه فقتل فانه وقيد فلا تاكل وهذا لفظ ابي داود ايضاً
الا انه آخر لفظ فانه وقيد

وفي لفظ لمسلم ما اصاب بجده فكله وما اصاب بعرضه فهو وقيد
ولفظ الترمذي وابن ماجة والامام احمد ما اصبحت بجده فكل
وما اصبحت بعرضه فهو وقيد وهذا لفظ النسائي ايضاً الا انه قال في
الفصل الثاني وما اصاب بعرضه الحديث

وفي لفظ للنسائي اذا اصاب بجده فكل واذا اصاب بعرضه
فلا تاكل وهذا لفظ الامام احمد ايضاً الا انه قال في الفصل الثاني
لفظة ان موضع اذا

ولفظ ابي داود الطيالسي اذا اصاب بجده قتل فكل واذا
اصاب بعرضه قتل فهو وقيد
ولفظ الامام احمد اذا اصاب بجده فكل واذا اصاب بعرضه
فقتل فانه وقيد

وفي لفظ للبخاري كل ما خرق زما اصاب بعرضه فلا تاكل
وبن نافع لمسلم فاصاب فخرق فكل وان اصاب بعرضه فلا
تاكل وهذا لفظ ابي داود ايضاً الا انه لم يذكر ضمير المذموم في تاكله
وفي لفظ عند الترمذي ما خرق فكل وما اصاب بعرضه فلا تاكل
وفي لفظ عند ابن ماجة اذا رميت فخرقت فكل ما خرقت
وفي لفظ للنسائي فخرق فكل واذا اصاب بعرضه فلا تاكل
ثم للنسائي ايضاً في صيد الكلاب ارمى بالمعراض فيخرق قال
ان خرق فكل وان اصاب بعرضه فلا تاكل وهذا لفظ الامام احمد ايضاً

وفي لفظ للإمام أحمد ما خزق فكل وما اصاب بعرضه فقتل
 فلا تأكل وفي لفظ لابن ماجة لا تأكل الا ان يخزق وهذا لفظ
 الامام أحمد ايضا وفي لفظ لابي داود الطيالسي اذا رميت بالمرأض
 الصيد فخرق فكل وان لم يخزق فلا تأكل او قال ان اصاب بعرضه
 فلا تأكل شك ابو داود

وفي لفظ للإمام أحمد ما اصاب بجده فخرق فكل وما اصاب
 بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل

وفي لفظ له لا تأكل ما اصببت بالمرأض الا ما ذكيت
 ولفظ سفيان الثوري في جامعه عن النجفي عن همام عن عدي
 سألت عن المرأض فقال اذا رميت فسميت فخرق فكل وان قتل
 واذا اصببت بعرضه فقتل فلا تأكل

ولفظة الامام ابو حنيفة رحمه الله عن ابراهيم عن همام عن عدي
 قلت احدا يرمي بالمرأض قال اذا رميت فسميت فخرق فكل وان
 اصاب بعرضه فلا تأكل اخرجه ابو محمد البخاري عن ابراهيم عن
 علي بن الحسن الترمذي (ثنا) يوسف بن خنيس الترمذي عن
 عبد العزيز بن خالد الترمذي عن ابي حنيفة فرواة هذا الفصل
 منهم من رواه بطوله . ومنهم من رواه مختصرا . ثم منهم من
 اسقط ذكر التسمية مع انه شرط في حل الصيد . ومنهم من اقتصر
 على ذكر الخزق ولم يذكر الحد ولا العرض . ومنهم من اقتصر

على ذكر اصابة الحد ولم يذكر الخزق. مع ان الخزق لازم لاصابة الحد في حل الصيد ومنهم من جمع بين الخزق والحد. وفيهم من روى ما يدل على ان مقتول المراض لا يحل الا بالتذكية سواء كان مصاباً بالحد او بالعرض

فاما الكلام في الرجال فرجال الحديث الذي اطلق فيه الخزق من غير ذكر الحد بقوله لا تأكل الا ان يخزق كما رواه ابن ماجة والامام احمد منهم جراح بن مليح الرواسي وهو كثير الوهم فالمحفوظ من حديثه صلى الله عليه وسلم على نسان الخياط الثقات في حكم المراض هو الجواب المردد بفصلين فصل في حل الصيد وفصل في حرمة وهو الثابت في الصحيحين وسائر السنن والمسانيد فحكم الحرمة فرع على القتل بالعرض (وهو غير الطرف المحدد) خزق العرض او لم يخزق وحكم الحل على الاصابة بالحد او هو الطرف المحدد (في لغة الخزق في آخر وفي لغة الجمع بينها فالنقطة فيه ان من لم يذكر التسمية فقد اقتصر واوز لا ان عدم ذكرها في السياق يدل على عدم الاشتراط وكذلك من لم يذكر الخزق في فصل الحل واقتصر على اصابة الحد فقد اوجز السياق لا انه لم يعتبر الخزق في حل الصيد وذلك لان اصابة الحد من غير خزق لا يستقيم معناه فعلى هذا من لم يذكر اصابة الحد وذكر الخزق فقد اوجز السياق لا انه لم يشترط الحد في الخزق لحل الصيد وما ورد في تحريج الامام

أحمد ما أصاب مجده فخرق فكل وما أصاب بمرضه قتل فانه
وتبذلا ناكل

وفي سنده عنهم ومجالد وزكريا والشعبي عن عدي وهو لا
كأبهم من رجال الشيخين ومع ذلك نعتي رواية الشيخين ما أصاب
مجده فكل لا يستقيم إلا بتقدير فخرق فكل ففيه زيادة على لفظ
الشيخين وتفسير لم ورد في صحيحهما وزيادة الثقة متبولة كما هو
المقرر في الأصول وقد فرع في هذه الزيادة أنزق على الإصابة
بالحد وصار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من آمن رجلا على دمه فقتله
فلنا بريء من القتال وإن كان المقتول كافرا أخرجه الإيراني
فرتب حكم براءة ذمة الاسلام على القتل وفرع القتل على امان الدم
فإن حصل فلا إن من غير القتال لا يحكم بالبراءة وإن حصل
القتل من غير امان لا يحكم بالبراءة أيضا فكذلك إن حصل إصابة
حد من غير أنزق لا يحكم بالأكس وإن حصل الخرق بنغير حد لا يحكم
أيضا وذلك لأن الحكم إذا علق بوجود الشرطين فالمراد بوجود الشرطان
لا يحكم بأجزء كقولك إن دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالق
فلن في المكبرية عن البدائع ذلك فما إن دخلت هذه الدار
وهذه الدار فانت طالق أو قال انت طالق إن دخلت هذه الدار
أو قال إن دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الدار لا يقع الطلاق
إلا عند دخول الدارين جميعا

وكذلك ان كان العطف بحرف الفاء بان قال ان دخلت هذه
الدار فهذه الدار فانت طالق . او قال انت طالق ان دخلت هذه
الدار فهذه الدار . او قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق فهذه
الدار فهذا كله سواء انتهى

قال الشيخ ابو البقاء في كتابه الكليات في بيان حرف الواو
ونو قال ان دخلت الدار فكلمت زيدا فعبدي حر لا يعتق الا بالجمع
بينهما مرتبا الكلام بعد الدنول بلا مهلة ولو قال وكلمت بالواو
لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعا كيف ما وقع انتهى

وحينئذ فثبت اشتراط احدى الخرق لما روي بزيادة الثقات
ويعتبر في جميع الروايات التي رويت بالخذ الخرق من غير ذكر الخد
وصار كما يستبر الذبح في الصيد المدرك حيا وان لم يرو هذا الشرط
في فصل المراض فبعد اشتراط الخرق بالخذ كيف يصح مراد
اله' لامة الشوكاني رحمه الله ان الخد غير مراد في الذكاة لا يشترط
الخرق به

واما القول بان الخد قيد اتناقي لا احترازي فيرده ترديده صلى
الله عليه وسلم بتوله ما اصاب بحده وما اصاب بمرضه فانه صلى الله
عليه وسلم ادار الحكم على الاصابة بالخذ والاصابة بالعرض وحينئذ
يلزم ان يكون قيد العرض ايضا اتناقيا فلم يحسب المعنى واذا اعتبر
اشتراط الخرق بالخذ حرم مقتول الرصاص بغير ذكاة فانه لا يخرق

بالحد بل انما هو يمزق بعرضه وقد حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله وما اصاب بعرضه فلا تاكله فانه وقيد والمقتول بالعرض يعم ما نفذ فيه الآلة وما لم ينفذ سيما اذا كانت صادمة بصدم شديد غاية فانه وقيد البتة

الوجه الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل مدار الوقذ والحرمة على الاصابة بالعرض كما روينا لك في الالفاظ الواردة عنه صلى الله عليه وسلم والمراد بالعرض هو غير طرف المراض المحدد قال ابن حجر في فتح الباري قوله بعرضه بفتح العين اي بغير طرفه المحدد وهو حجة للجمهور

وقال الشوكاني ايضا في نيل الاوطار قوله بعرضه اي بغير طرفه المحدد وقال السيوطي في التوشيح لتعليق البخاري قوله بعرضه اي بغير طرفه المحدد واذا فسر الرض بغير الطرف المحدد تعين في الفصل الاول اعني في حكم اخل الاصابة بالطرف المحدد وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تاكل من المراض الا ان يمزق اي بالمحدد وكذا قوله صلى الله عليه وسلم لا تاكل من المراض الا ما ذكيت قال الحافظ في فتح الباري وحاصله ان السهم وما في معناه اذا اصاب الصيد مجده حل وكانت تلك ذكاته واذا اصاب بعرضه لم يزل لاته في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل انتهى

وكلامه هذا يتنادي بأعلى نداء ان ذكاة الصيد انما تحصل
بالاصابة بالمحدد لا بالمثل فصار المعنى لا تأكل من المراض الا
ما اصابته بالمحدد

وقال في مجمع البحار فخرق فكل اي قتله بجده فجرحه ذكاة
وهو معنى الخرق انتهى

وقال الشارح العيني في شرح البخاري قال ابن التين خرق
اصاب بجده واصل الخرق في اللغة الطعن انتهى

وقال الكرمانى في شرحه قال الخطائى في المراض هو نصل
عريض له ثقل ورزانة اذا وقع بانصيد من قبل حده فجرحه ذكاة
وهو معنى لفظ فخرق انتهى

وهذا الكلام ايضا صريح في ان جرح الذكاة بالقتل بالمحدد
وان القتل بالمحدد هو معنى الخرق واي صراحة فوقها وهو قول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا ذكاة الا بالاسل اي بالآلة المحددة ولما
كان تحديد الآلة شرطا في الذكاتين وهو المستفاد من اصول الشرع
في هذا الباب صرح ائمة الحنفية والشافعية والحنبلية والمالكية
والزيدية كلهم باشتراط الحدة في آلة الذكاة كما ياتي انشاء الله تعالى
فان قال احد ان اشتراط الحدة في الخرق انما ثبت في فصل
المراض من حديث عدي فيكون خاصا بالمراض ولا يعم سائر
الآلات وقد ورد في حديث عدي ايضا في فصل مطلق الرمي مايم

الخزق سواء كان بالمحدد او بغير المحدد وذلك في مرسل ابراهيم النخعي كما مر عند الامام احمد واذا رميت فسميت فخرقت فكل وان لم يتخزق فلا تأكل الحديث فالرخصة داخلة في عموم فخرقت في هذا المرسل ولم يرو تخصيل الخزق بالحدة في مطلق الرمي في شيء من الروايات قلنا اولاً ان السؤال عن المراض في حديث عدي رضي الله عنه وان كان خاصاً لكن الجواب عام فانه صلى الله عليه وسلم قال ما اصاب بجده فكل يعني اي آلة اصاب بالحد سواء كانت سهماً او حجراً او سيفاً او رمحاً او ما في معناها من الالات المحددة وما اصاب بعرضه يعني اي آلة تكون قد اصابتها بغير طرفها المحدد

والسبب وان كان خاصاً نكن الحكم يدور على اللفظ العام فلا يخرج حكم الرخصة عن فصل المراض بل يدخل في حكم الاصابة بالعرض لانه ليس له طرف محدد فيحرم ولذلك جعل النووي البندقة مطلقاً سواء خزقت ام لا في التوقيذ لكونها غير محددة وثانياً ان بعد ثبوت الحكم بالحديث الصحيح لا يصلح هذا المرسل للاحتجاج لان اصحاب الصحاح والسنن والمسانيد قد رووا حديث عدي باسانيد مختلفة منها طريق ابراهيم عن همام عن عدي باساليب متعددة لكن لم يرو احد منهم في شيء من الطرق فصل مطلق الرمي بلفظ المرسل وهو الخزق وعدم الخزق مع روايتهم

هذا الفصل يعني مطلق الرمي في كثير من الطرق
بل الصحيح ان ثبت ان لفظ الخرق انما ورد في فصل المراض
وهو التاخر على من يعرف باصول الحديث وفروعه فصار اللفظ
المروي في المرسل مخالفا لما في المصاح

ومع ذلك فالتقاضي الاله لامة الشوفي ممن لا يحتج بالمراسيل كما
هو قرره بنفسه في كتب الاصول واما ما كتبه الشوكاني رحمه الله
في النيل وحديث عدي وان كان مرسل لا نكن معناه صحيح ثابت
عن عدي في الصحيحين انتهى

فالحق ان ثبت في الصحيحين يخالف ما روي في المرسل بوجهين
الاول ان الثابت فيهما في مطلق الرمي هو قوله صلى الله عليه
وسلم ليس به الا اثر سهمك وغيره مما في معناه وهو ما يعم الخرق
وعنده وهو الذي عليه عول فقهاء الشافعي لم يثبت فيها لفظ الخرق
في حكم مطلق الرمي البتة

والثاني ان جواب المراض في الصحيحين ثبت بفصل مردد
وهو الاصابة بالخرق بالحد للمحل والاصابة بالعرض بالحرمة كما سبق
فهو يخالف ما ورد في جواب المراض في المرسل وهو قوله صلى
الله عليه وسلم ولا تأكل من البندقة الا ما ذكيت وحينئذ فلا
يصح قول الشوكاني رحمه الله بان معنى المرسل ثابت في الصحيحين
وان اراد ان لفظ الخرق ثابت فيهما وان كان في جواب

المراض فهو مخصص بالحد كما علمت فهو حجة على القاضى الشوكاني
رحمه الله لاله

ومع ذلك فقد ورد في المرسل ولا تأكل من البندقة الا
ما ذكيت وهو يعم الطينية وغيرها وهو يعم الخزق وعدمه وهو
مذهب الجمهور كما صرح به النواوي وغيره فان المرسل قامت
الحجة على القاضي ومن رافقه

وثائناً ان الخزق الوارد في المرسل وان كان عاماً لكنه مخصوص
منه البعض فيما اذا ادركت الصيد حياً وان خزقه السهم وانهر الدم
نهرأ بالغا لا نهر فوته وحصلت علة الذكاة فانه يحرم ان لم تذكه
لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ادركته حياً فاذبحه مع ان
هذا المخصص لم يرد في فصل المراض ولا في فصل مطلق الرمي
وكذلك خصص منه الصيد الذي قتل بسهم طرفه المحدد من
سن او عظم عند الجواهر سوى الحنفية

فكيف لا يخصص بمخصص ورد في حكم المراض الذي هو
نوع من الرمي اعني الحدة

بل يخصص خزق المرسل ايضا بالتحديد ليحصل التوفيق
ويكون المعنى اذا رميت فسميت فخرقت بالمحدد فكل وما لم
يتخرق بالمحدد فلا تأكل

قال المؤلف في ان اعتبار الحدة في معنى الخزق شبهة نشأت

من قول الشعبي وابن جبير وهو ما قاله البدر العيني في شرح البخاري في حديث المعراض تحت قوله ما اصاب بعرضه فلا تأكل قال الشعبي وابن جبير يوكّل اذا خزق انتهى . فحديث المعراض حديث عدي رضي الله عنه وهذا الشعبي من رواية هذا الحديث سمع من عدي رضي الله تعالى عنه كما ثبت في الصحيح وكذا ابن جبير قد صح سماعه من عدي رضي الله عنه وقولهما يحل مقتول العرض يدل على عدم اشتراط الحدة في الخزق فيؤخذ منه انها اخذا هذا المعنى من عدي رضي الله عنه فالذي حمل الحديث من ينبوع الشريعة صلى الله عليه وسلم حمل الخزق على المعنى العام يعني سواء حصل بالحد او بالعرض . واخلق ان هذا مدفوع بانه لا يقطع ان الشعبي وابن جبير حملا هذا المعنى وهذا الخزق العام عن ابن حاتم كما حملا الحديث عنه فان المحدث ربما يروي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ويخالفه في قوله لعله فيه عنده . ولو سلمنا انها حملا المعنى عن عدي رضي الله عنه وانه رضي الله عنه كان يقول كقولهما يحل مقتول العرض ان خزق فالجواب عنه انه رضي الله عنه ان كان خاف الحديث باجتهاده فنحن مأمورون باتباع حديثه صلى الله عليه وسلم قل الله تعالى ما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا

قال السمداني في كتاب التواضع له واعلم انه اذا ثبت الخبر فخلاص النصاحي اياه لا يوجب رده وترك العمل به لان الخبر حجة

على كافة الامة والصحابي مجموع به كغيره . قال الله تعالى وما كان
لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة انتهى
وان كان رضى الله عنه لم يخالف الحديث بل انما حمل الحديث
على معنى تعميم الخرق فلفظ الحديث وهو ما اصاب بجده فخرق ظاهر
في تخصيص الخرق بالحد كما هو مقتضى قانون العربية وكذلك تخصص
الجاهل الخرق بالحد في حل الصيد فحمله رضى الله عنه لا يقبل
بخلاف الظاهر . قال في حصول المأمول السادس ان يكون الخبر ظاهرا
في شيء فيحمله الراوي من الصحابة على غير ظاهره اما بصرف
اللفظ عن حقيقته الى مجازه او بان يصرفه عن الوجوب الى الندب
او عن التحريم الى الكراهة ولم يات بما يفيد صرفه عن الظاهر
فذهب الجمهور من اهل الاصول الى انه يعمل بالظاهر ولا يصار
الى خلافه بمجرد قول الصحابي او قتله وهذا هو الحق لاننا متعبدون
بروايته لا برأيه خلافاً للحنفية انتهى . فهذا في قول الصحابة وتاويله
وفيما نحن فيه فانما ظهر تاويل التابعي ولم يخالف في رده الحنفية ايضا
قال في مسلم الثبوت وان كان غير صحابي فالعمل بالخبر لا غير
انتهى . فملى هذا الايصار عن ظاهر الخبر لا اى قول صحابي ولا
تابعي اجماعا

لوزعم بعضهم ان الآلة اذا نفذت لا يقال لمقتولها انه وقيد
وان كانت صادمة ومقتضاه ان الاصابة بالعرض يختص بما اذا لم

تنفذ الآلة فاذا نفذت فلا يكون الصيد وقيدا فلا يحرم
والجواب عنه بوجوه الاول انه يحرم ايضا كما يحرم الوقيذ لانه
لما اشترط الخزق بالخذل الصيد بقي خارجا من حكمه فيرجع الى
اصل الحرمة قال الشوكاني في نيل الاوطار الاصل في الميتة التحريم
فاذا شككنا في السبب المبيح رجعنا الى الاصل انتهى
والثاني ان الوقذ لا ينافي نفوذ الآلة . قال في انصاح وقذه
يقذه وقذا ضربه حتى استرخى واشرف على الموت وشاة موقوذة
قتلت بالخشب انتهى . وقال في القاموس الوقذ شدة الضرب وشاة
وقيذ وموقوذة قتلت بالخشب اهـ . والضرب لا ينافي النفوذ يقال
ضربة السيف . وقال ابن حجر في فتح الباري وقيذ بالقاف وآخره
ذال معجمة وزن عظيم بمعنى مفعول وهو ما قتل بعصا او حجر او
ما لا حد له . وقال السيوطي في التوشيح وقيذ بمعنى مفعول وهو
ما قتل بعصا او حجر وما لا حد له انتهى وقال في ايجاز البيان
الموقوذة المضروبة ضربا مبرحا حتى تموت فيكون ارضخص للحما اهـ
وقال القسطلاني في شرح البخاري وقيذ قيل بمعنى مفعول ميت
بسبب ضربه بالمثل كالمثول بعصا او حجر وقال ابن عمر في المثلث
بالبنقة تلك الموقوذة لانها مقتولة بمثل لا بمحدد اهـ
وقال البغوي في شرح السنة في شرح حديث عدي وفي الحديث
من الفقه انه اذا رمى سهما الى الصيد فجرحة بجده فقتله كان حلالا

وان وقذه بشقله فلا يحل لانها موقوذة والموقوذة وهي ما يقتل بمصا
او حجارة لا حد لها اه . وقال في الجمالين حاشية الجلالين في تفسير
الموقوذة الموقوذة بنحو خشب او حجر ثقيل غير محدد وذلك من
عادات الجاهلية اه . وقال في تفسير التبيان والموقوذة من الجاهلية
امانة ذبايحهم بشي . ثقيل غير محدد اه

وهذه العبارات صريحة بان الموقوذة ما يضرب بمثقل غير محدد
ضربا شديدا يرخص به اللحم ويسترخي ولم يصرح احد من العلماء
ولا من اهل اللسان بان الوقذ ضرب لا ينفذ فيه الالة بل جعلوا
مدار الوقذ وغيره على الضرب بمثقل ومحدد ومن المعلوم ان الرصاصة
من المثقلات لا من المحددات وشدة ضربها يرخص اللحم ويرخيها
ويسوده وذلك ثابت بالعيان لا يحتاج الى البيان وقد قال الشيخ
التونسي في كتابه ان غير المحدد اذا كان شديد الثقل يجرح بالرض
لا كن ذلك الجرح لا يكون خازقا نافذا اه

قلنا اذا قاتم بان جرح المثقل يكون بالرض فاذا اشتد الثقل
وبلغ الدفع الناية ونفذ المثقل يلزمكم القول بالنفوذ والجرح بالرض
ايضا فانه من خواص المثقل ومع ذلك فلا يقف الصدم والرض على
ظاهر البدن بل ينفذ ويباغ الداخل مبالغ المثقل قال الزرقاني في
شرح الموطا في شرح حديث ابن عمر في تعليل تحريم مقتول الحجر
فطرحه عبد الله ايضا لانه من الموقوذة منقوذة المقاتل اه . ومعناه

ان وقذه وصدمه نفذ الداخل وبلغ المقاتل وهذا في الموقوذة التي لم
ينفذ فيه الصادم فكيف اذا نفذ الصادم في الداخل وحينئذ امكن
نسبة الموت الى الثقل ايضا ان بلغ المقاتل فصار وقيدا

والثالث انه يمكن ان يكون الوقيد في حديث المراض بمعنى
هو غير معنى الوقيد بحسب اللغة يعني ما يعم الوقيد اللغوي وغيره
قال الشيخ المودعي الشافعي في تفسيره تفسير البيان ثم ذكر
الله سبحانه وتعالى خمسة اشياء عقبها بالاستثناء فقال والمنخنقة
والموقوذة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكيتم وبين النبي
صلى الله عليه وسلم تحريم ذلك كما ذكره الله سبحانه فقال لعدي بن
حاتم رضي الله عنه لما سأل عن صيد المراض اذا اصاب بحده فكل
وان اصاب بمرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل فكل هذا اطلق الوقيد
هنا على الانواع الخمسة فهو اعم من الوقيد النبوي فان ما كوى
السبع يقطع ويبضع وكذلك النطيحة قد ينفذ فيه القرون وينهر
به الدم وكذلك المتردية قد ينفذ فيها الاجسام انصلبة الحادة وينهر
به الدم ومع ذلك فهي وقيد ولو كان عدم نفوذ الجرح شرطا في
معنى الوقيد لما صح الاطلاق

وله وجه آخر وهو انه قال صاحب الهداية في تلميل تحريم
المذبوح بالسن والظفر القائمين بخلاف غير المتزوع لانه يقتل بالثقل
فيكون في معنى المنخنقة اع. يعني ان السن والظفر اذا كانا قائمين

يكون الذبح بهما بفعلين فعل ثقل اليد وثقل المضغ وفعل القطع والبضع فحينئذ يجتمع الفعلان أحدهما محل وهو القطع والثاني محرم وهو الثقل فيغلب التحريم

قال الصغناقي في شرح الهداية لأنه قتل وتخنيق وليس بذبح ففي الذبح الانقطاع بمجدة الآلة انتهى . يعني بحيث لا يشاركه الثقل الميت . وكذا روى البيهقي فيما سبق عن الامام الشافعي رحمه الله في السن فام' وهي ثابتة فلا ذبح بهما لكأن منخقة انتهى . ومن المعلوم ان الذبح لا يكون الا بالقطع مع ان الاختناق لا يطلق بالمعنى اللغوي على مة طوع الحلقوم فلي هذا اذا وقع اثقل على غير موقع الخنق فالهلاك به لا يخلو عن الوقذ وان حصل فيه الخرق والقطع . ومن هذا الباب ما مر من كتاب ابن حجر في الفصل الخامس انه يحرم المذبوح بالمديّة اسكالة كلاله شديدة فانها توجب الاختناق وكذا ما مر عن النواوي انه جعل مقتول البندقة من الوقيذ وان خزقت لكونها غير محددة

والحاصل من هذا البيان انه ثبت اشتراط الحدة في الآلة في الذكاتين لانها لو لم تكن حادة وكانت مثقلة لكأنت صادمة فيجتمع فيها الفعلان المبيح والمحرم وكانت كالسهم المسموم او السكين المسمومة او كالسن القائم والشرط في حل المقتول التماس عن المسموم فيحرم بها المقتول لفقدان الشرط . فلي هذا ان الشوكاني

اراد بقوله الا مجرد الخزق الخالي عن الثقل وغيره فلا يستقيم قوله وهو يحصل لغير ذي الحد لان غير المحدد لا يخرج ولا ينفذ جرحاً ونفوذاً خالياً عن الصدم بل يخرج مع الصدم وقد بيناه غير مرة .
وقول الشوكاني رحمه الله ولا يخرج من ذلك الا ما كان مقتولاً بالصدم الخ . يشير الى انه لم يرد بتجرد الخزق الا ما اردناه وهو الخزق المستحض وانه رحمه الله اعترف باشتراط تحض الخزق عن الثقل وانه اذا اجتمع الثقل والخزق حرم المقتول كما قال الجمهور الا انه زعم ان الخزق قد يحصل بغير الحد وان لا ثقل في الرصاصة كما ذكره فلو ثبت عنده ثقلها لقال كقول الجمهور بتحريم مقتولها والله اعلم .

واما قول الشوكاني بعدم صدم البندقة الرصاصية واستشهاده بقطع الريشة . فاجواب عنه انه لم يتهضر دليل لا شرعي ولا عقلي على ان الصدم والقتل متباينان ولا يجتمعان في آلة قطع بل انتهاز الدليل على خلافه وذلك لانهما قد يجتمعان في آلة وتند يفترقان فيها بعينهما فالقتل اعم من وجه من الصدم لا شاهدنا فيما شاهدناه عياناً ان كثيراً من آلات الصدم كالمنطقة وغيرها اذا ضربت بها ضرباً شديداً بمضاً من الاشياء التي يقبل القلع كالحبل مثلاً موضوعاً على جسم صلب كالحديد او الحجر فانه يتقطع البتة فهذا صادم وقاطع مماً . واما الصدم من غير قطع فيشاهد كثيراً في الضرب بالمنطقة

ايضاً اجساماً صلبة حيث ترزها وتكسرها ولا تقطع . واما القطع
من غير صدم فيظهر لك اذا ضربت بالمطرقة ايضاً جسماً كثير التخلخل
فيه اجسام هوائية مائية كالزبد مثلاً فالمطرقة بهذا الضرب تدخل
فيه وتقطع ولا يقع التصادم بينهما فان مثل هذا الجسم الذي وصفناه
لا يصادم مثل المطرقة وذلك لان الصدم والدفع يقتضي المائلة ولا
مائلة هنا . قال في القاموس الصدم ضرب صلب بمثل هذه صورة
الصدم من غير قطع . ولما صورنا لك تلك الصور من المشاهدات التي
لا تحتاج الى استشهاد ، وآخر ظهر لك ان الآلة الواحدة عملت عملاً
جامعاً بين الصدم والخزق والقطع ثم عملت عمل الصدم من غير قطع
ثم عملت عمل القطع والخزق من غير عمل الصدم فتبين منه ان قطع
الرصاص الريشة لا يدل على انها غير صادمة بل هي صادمة وانما
يظهر ذلك اذا وضعت مكان الريشة جسماً صلباً مما يقاومها وقد ذكرنا
فيما سبق ان 'سوداد الدم والحم يدل على صدم الرصاص وانها اذا
اصابت الحيوان يخرول الدم فكما يخرول بسائر الصوامد ويخرى بها
الحيوان الكبير الذي لو جرحته بسببين جراحات بالغة لقاومها وما
ذلك الا بكونها صادمة شديداً

واما قول الشوكاني رحمه الله في الريشة ايضاً ان السيف
المحدد او نحوه من الآلات لا تعظم

فاجواب عنه انك لو ضربتها بالسيف بدفع شديد يساوي دفع

الرصاصه لقطعها قطعاً بالناً فالعلة في القطع هنا هي الدفع الشديد
والثقل البالغ لا المحدد . وقد قال صاحب الهداية وغيره فيما سبق
ان القطع يحصل بالثقل كما في الصيد المبان الرأس بالحجر وكذلك
يشاهد في الحريق اذا وقع في خزائن البارود فان الهواء المدفوع
منها يقطع الاجسام ويضمها بدفعها الشديد . واما السيف اذا تحرك
بالحركة المعتادة فانه لا يقطع الريشة المذكورة لانه انما يقطع اذا كان
المضروب ثابتاً في مكانه ولا تماك هذا الريشة المذكورة لانها كلما
لاقتها شفرة السيف تتحرك نحو حركة السيف فماتت كمنطقة اللحم
اذا ربطتها على شفرة السيف ثم حركت السيف فتنقطع تبقى على حالها
واما قوله في القتل بالحجارة الزير المحددة انها اذا خزقت حل
فالجواب عنه ان الحجر اذا لم يكن محدداً يحرم متولاه عند
جمهور العلماء سوى شذوثة قليلة من اهل السنة . وان كان قتله بالجرح
والقطع ودخوله في داخل الجسم لانه لا يخرج عن الرض والرقذ .
وذلك لانه قد سبق عن النواوي في شرح مسلم انه قال انما هو
لا يحل صيد البندقة مطلقاً خزقت ام لا لانه رقيق . وكذا سبق
ما قال البدراليني في شرح البخاري من تول الائمة الزرعة اي حنيفة
والشافعي ومالك واحمد وغيرهم من جماهير الفقهاء بتحريم ما قتله
عرض المراض وان حصل الخزق . نعم : بل على مذهب الشافعيين
والجرجريين الذين يقولون بحل الوقيذ وانه لا وقيذ في الصيد . واما

الجاهير فيقولون باشرط حدة الآلة لحل المقتول ، وقد سبق ايضاً
عن مجمع البخاري في معنى حديث فخرق فكل اي قتله بجده
بفرجه ذكاة وهو معنى الخرق انتهى . فقد فسر الخرق بالقتل بالحد
ثم قال وهو معنى الخرق فصار ان الخرق المعتبر في الذكاة هو الجرح
الحاصل بالمحدد . قال التميمي في شرح قول صاحب الهداية وكذلك
ان جرحه اي جرحه الحبر . وهذا من مسائل الاصل ذكره تقريباً
لان الحبر يمزق ولا يقطع اذا لم يكن له حدة فيكون كالمرص
اذا اصاب برصه انتهى . ونقول ايضاً ان هذا الحبر النير المحدد
النافذ اما ان يكون ثقيلاً بالنظر الى حال الصيد او خفيفاً فان كان
ثقيلاً فقد سبق من غير كتاب انه يحرم المقتول بمجرد ثقل محدد
نفذت حدته وجرحه الصيد ، وحينئذ فما ظنك بغير المحدد وان
كان خفيفاً فلا ينذ الا بقوة الرمي فيوجب الصدم والثقل فيحرم
ايضاً . وحاصله ان النير المحدد وان حصل به النفوذ والدخول في
الجسم لكنه لا يقطع قطعاً معتبراً عند الشرع في الذكاة لانها انما
تحصل بالمحدد الذي يقطع من غير صدم والحبر اذا لم يكن محدداً
فانما يقطع بالصدم الذي يحصل بقوة الرمي ويمزق اللحم تزيقاً ويجرد به
قوله تعالى : اذا مرقم كل مرق الاية . اي فرقت اجسامكم في
القبور . وسبق ما تأل الخافض بن حجر في متناول البندقة والحبر
وانما حرم لانه يقتل الصيد بقوة راميهِ لا بجده انتهى . ومثله في

الكرماني شرح البخاري وظاهر ان الحجر النير المحدد وان خزق
وفقد لكن لا ينفك عنه قوة الرمي وشدة الدفع فيقد لاحالة فيحرم
مقتولها لتوارد المبيح والمحرم جميعاً . وجماع هذا الوجه كلها ما قاله
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اصاب بحده فخرق فكل . وهذا
الذي ذكرناه في جواب ما قاله العلامة الشوكاني فيه كفاية لمن يريد
التحقيق في الباب ولكننا اردنا الجواب مفصلاً عن تفاصيل
الشبهات التي اوردها الشيخ التونسي في رسالته وقد ذكرنا جملاً
منها فيما سبق في الفصل الثالث فلهذا نورد الجواب عما اورده
الشيخ في رسالته فنقول

قال في المقتول بالرصاصة واما اذا اوجده ميتاً حل اكله لما في
الينابيع شرح القدوري ونقله في التت رخانه واقره واللفظ له وان
رماه بمرض فجرحه اكل كيف ما اصاب وكذا البندقة والحجر
والعود اه والمراض سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسطين اه
فالجواب عنه ان مسألة المراض وما في معناه من غير المحددات
في الاصل من كتب ظاهر الرواية . قال الامام افتخار الدين طاهر
ابن احمد بن عبد الرشيد البخاري في كتاب الخلاصة ولا يجل صيد
البندقة والمراض والعصا والحجر في الاصل انتهى . والمراد بالاصل
هنا كتاب المبسوط والاصل انه اذا وردت الرواية عن الائمة وكانت
بجملة فلا يقبل في تفسيرها الا قول من هو من اصحاب التخارج

والترجيح لا من هو دونهم من العلماء وجواب الأمراض وغيره في ظاهر الرواية قول مجمل ومحتمل للامرين يعني الاصابة بالحد والاصابة بالعرض او ما يعهما ففسره صاحب الهداية . وقاضيان وغيرهما الذين هم من ارباب التاويل والتفسير بان ما جرح من هذه الاشياء بالحد يحل اكله وما لا يجرح بالحد لا يحل اكله قال صاحب الهداية في شرع حكم البندقة وكذلك ان رماء بجرح وكذلك ان جرحه قالوا تاويله اذا كان ثقيلًا وبه حدة لاحتمال انه قتله بثقله وان كان الحجر خفيفًا وبه حدة يحمل لتعين الموت بالجرح وان كان الحجر خفيفًا وبه حدة وجعله طويلًا كالسهم فانه يحل لانه يقتله بجرحه ولو رماء بمرودة حديدة ولم يوضع بضماً لانه قتله دقاً انتهى . وقال قاضيان لا يحل صيد البندقة والأمراض والحجر وان جرح لانه لا يئزق الا ان يكون شيء من ذلك قد حددته وطوله كالسهم وامكن ان يرمى به فان كان كذبت وخزته بجده حل اكله انتهى . وقال قاضيان ايضا في موضع ويشترط ان يكون آلة الصيد جارحاً فان كان معراضاً ان خرق يوكل وان لم يئزق لا يركل . والأمراض سهم لا نصل له يندق ولا يجرح فلا يوكل صيده الا ان يكون رأسه محدد افصاب الصيد بجده وجرحه اه . فهو لاء المقسرون والمرجحون قد فسروا جواب الأمراض وغيره الوارد في ظاهر الرواية واعتبروا في حل المتناول بها ان تكون محددة كالسهم فلم يبق بعد الحل الحرمة . الا

ترى الى قول قاضيه خان انه قال في المعراض اولاً ان خرق يוכל
وان لم يخرق لا يוכל ثم فسر الخرق بالراسل المحدد . وكذا اذا
حصل الخرق بالحاد الثقيل فانه يحرم المقتول بالشك كما فسرهُ صاحب
الهداية فكيف اذا حصل الخرق بالمثل النير المحدد فان حرمة
اولى من حرمة الاول . فنقول بعد ذلك ان قول صاحب الينابيع
والتارخانية انه يحل كيف ما اصاب ان كان على خلاف ما فسرهُ
ارباب التخاريج واقروه فلا تعويل عليه وذلك لان بدر الدين الشبلي
مؤلف الينابيع لم يكن من اصحاب التخاريج لامن اذانهم ولا
من اقاصيههم وكذا صاحب التارخانية رجل من علماء الهند مستور
فلا حجة باقراره والظاهر انه اراد بقوله كيف ما اصاب تعميم محل
الذكاة كما هو المشروع للمهود في الذكاة الاضطرارية

ولو سلم تعميم كينية الاصابة فهو مخصوص برواية اخرى قال
في الهداية وادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه الخ .
فكذلك مخصوص برواية اخرى قال في البدائع ان الذكاة لا تجوز
بما لا حذله وقال العيني ان العبرة للحد ثم ان تفسيره للمعراض بانه
دقيق الطرفين لا يفيد التعميم لانه ان خرق بالطرف المحدد فحل
الصيد غير متنازع فيه وكذا ان قتله بغير طرفه المحدد فوقذه مسلم
بيننا وبينكم فتعمم الاصابة لا يسمن ولا يغني من جوع اقول وبما
فسرنا لك جواب ظاهر الرواية يتبين تفسير ما قاله الامام محمد في

الموطأ ما رمي به الطير فقتل به قبل ان يدرك به ذكاته لم يוכל الا ان يخرق او يبضع فاذا خرق او بضع فلا بأس بأكله وهو قول ابي حنيفة والعمامة من قهاتنا اهـ . فالمراد هو الخرق بمجدة الحجر لما عرفت من تاويل صاحب الهداية وكذا ما قاله صاحب الذخيرة لو رمي الى صيد بندقة او معراضا او حجرا فاصاب سها موضوعا على حائط فدفعه ففضى السهم فاصاب الصيد وجرحه وقتل حل اكله فان قيل ينبغي ان لا يحل اكله لان الرمي بالبندقة وبالمراض ليس بذكاة فما تولد منه كيف يكون ذكاة قلنا من وجين احدهما لا بد للرمي بالبندقة والمراض ذكاة لا ترى انه لو جرح الصيد كان ذكاة الا انه اذا لم يجرحه لا يحل تناوله بمعنى في المحل وهو الدم المسفوح لا لخلل في الفعل وقد زال هذا المعنى باصابة السهم الصيد والثاني ان نقول الرمي بالبندقة وما اشبهها موقوف بين ان يصيب ما يقع به الذكاة فيكون ذكاة وبين ان يصيب ما لا يقع به الذكاة فلا يكون ذكاة وقد اصاب ههنا ما يقع به الذكاة اهـ . قهوله لا بد للرمي بالبندقة والمراض ذكاة ساقط لكونه على خلاف ظاهر الرواية وكذا قوله لا لخلل في الفعل فيه خلل ايضا لان فعل غير المحدد لا يخلو عن خلل وهو الرض والكسر نعم لو اولت وفسرت هذه الاشياء بالمحدد لاستقام المعنى فلا خلاف وكيف لا يفسر بالمحدد وقد اعتبروا الحدة في كلامهم في تعريف الذكاة

الشرعي طردا وعكسا فلو اجرينا الكلام على ظاهره لوقع
التدافع قوله انهم صوروا الحل بالخيف الحاد ليخرج ظاهراً وباطناً
كل ذلك جرى مع العادة

والجواب عنه ان العادة قد جرت واستمرت من قديم الزمان
بنفوذ الاشياء الغير المحددة كالبنفقة والخبر ان رميت بها بقوة
شديدة سيما الاجبار التي ترمي بها بالقذف لا كن لا يقع نفوذها
من غير صدم لنفوذها بقوة رامية لا يحدثها ولذلك قال قاضيخان
في الحبر وغيره لا ينزق اي لا ينزق خزة ساجا عن الصدم بل
خرقا صادما فكانه تنى الخرق الذي لم يعمد الشارع مبيحا للصيد
قوله ولا شك ان مراد الفقهاء بالآلة الحادة هي ما فعلت

ذلك الفعل لا ماله شفرة حادة بحيث تجرح بتجرد التحريك
الجواب عنه انه لا شك في ان مراد الفقهاء بالآلة الحادة هي
ماله شفرة واسلة جارحة لا غير وان حدة الآلة ماخوذة في حد
الذكاة طردا وعكسا اما طردا فقال العلامة ابو السعود في تفسيره
الذكاة في الشرع بقطع الحلقوم والمري بمحدد ومثله في كثير من
الكتب وقال في مجمع البحرين في باب الصيد يجوز صيد الحيوان
المتنع مطلقا بالسهم المحددة اهـ وقال المصاوي في كتاب رحمة الامة
في اختلاف الائمة واجمعوا على ان الذكاة تصح بكل ما ينهر الدماء
ويحصل القطع به من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد

يضع كما يضع السلاح المحدد اهـ . وقال الشعراني في الميزان الكبرى
واجموا على ان الذكاة تصح بكل ما انهر الدم وحصل به قطع
الحلقوم والمري من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد
يقطع كما يقطع السلاح المحدد اهـ . واما عكسا فقال الصنفاني في
شرح الهداية ان الذكاة لا يجوز بالذي لا حد له اهـ . ويجي الزيادة
في هذا البيان عند الجواب عن قول التونسي انه لا مستند لهم في
كون الآلة ذات حد انشاء الله تعالى وهذه العبارات صريحة في
ان مراد الفقهاء هو اشتراط الشفرة في الآلة ثم قول البدر العيني
فيما سبق وفيما ياتي فعلم ان العبرة لاحد اصرح من ذلك كله ولولم تكن
الشفرة شرعا في الآلة لما حرم مقتل البندقة مطلقا عند الجمهور
سواء خزقت ام لا نعم حدة الآلة ليست بشرط عند قدماء الشام
الذين يستحلون الرقيذ والحجة عليهم حديث المراض .

قوله وكذلك السن المقلوعة والظفر المقلوع يعني انها كالسكين انكالة
والجواب عنه ان الحنفية فصلوا في حكم السن والظفر فان كانا
قائمين حرما المذبح بهما قال في الهداية بخلاف غير المتزوع لانه
يقتل بالثقل فيكون في معنى المنخقة اهـ . قال في النهاية لانه
قتل وثنيق وليس بذبح في الذبح الاتقطاع بمحمة الالة اهـ . يعني
متمحضا عن الثقل واما السن فاشتركت فيه الثقل فصار المقتول
حرما . وكذلك قال السني في شرح مختصر الوقاية فانه يوجب

الموت بالثقل مع الحدة . وقال العميني في شرح الهداية لانه يوجب الموت بالثقل مع الحدة انتهى . فهذا يثبت الحرمة في مقتول الرصاص ايضاً لان قطع الرصاص لا يتمحض عن الثقل ، وان كانا متزوعين فان كانا من ذوات الحدة ولو كانت كليلية فيجزون التزيع بهما لما فيها من الحدة وعلى كل حال فالسن والثلث من مستدلات المحرمين للرصاص لانهم يشترطون الحدة المصروفة في الذكاة وهي موجودة في السن وان كانت كليلية

قوله الاصل فيما ذكرناه ان المدار على الجرح القاتل قوله عليه السلام انهر الدم بثقت ، وقوله انهر الدم وافر الاوداج بما شئت ، وهذا في الذكاة الاختيارية وكذلك يكون نائبها الذي هو الجرح في اي موضع من البدن . وقوله عليه السلام ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر وهو تعميم في كل آلة فعلت ذلك الفعل اذ الاستثناء معيار العموم كما تقرر في الاصول

واجواب عنه ان قوله ان المدار على الجرح القاتل سبق منا جوابه في بحث طويل في دفع شبهات العلامة القمياضي الشوكاني ويحيى ايضاً في آخر الفصل ان شاء الله تعالى

واما قوله وهو تعميم في كل آلة فعلت ذلك الفعل فاجواب عنه انه قد تقرر في الاصول ان العام اذا ورد مع خاص فن لم يعرف تاريخ ورودها فذهب الحنفية فيه . ترجيح من غيرهما واما الشافعية

والخائبة والمالكية وغيرهم فقالوا بيني العام على الخاص . قال الشوكاني في باب الوضوء . من لحوم الابل تحت حديث جابر في عدم الوضوء مما مست النار . قال النووي في شرح مسلم ولكن هذا الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الابل خاص والخاص مقدم على العام وهو بيني على ان العام بيني الخاص كما ذهب اليه الشافعي وجماعة من ائمة الاصول وهو الحق انتهى . وقال في حصول المأمول من علم الاصول فان جهل تاريخها فنسبها لشافعي واصحابه والخائبة والمالكية انه بيني العام على الخاص وذهب ابو حنيفة واكثر اصحابه الى التوقف الى ظهور التاريخ والى ترجيح احدهما على الآخر من غيرهما . والحق الذي لا ينبغي العدول عنه في صورة الجهل البناء وليس عنه مانع يصلح التثبت به والجمع بين الادلة ما يمكن هو الواجب ولا يمكن الجمع مع الجهل الا البناء . وقد تقرر ان الخاص اقوى دلالة من العام والاقوى راجح وفي العمل بالعام اهمال للخاص وليس في التخصيص اهمال للعام . وقد نقل ابو الحسين الاجماع على البناء مع جهل التاريخ والحاصل ان البناء هو الراجح على جميع التقادير المذكورة انتهى

فنقول انه ورد الحديث انهر الدم بما شئت . وورد ايضاً عن ابي العشاء مرفوعاً لو طعنت في فخذها لأجزأك وهما حديثان صحيحان كما سبق ومدلولهما يعم الآلات واوضاع الجرح كلها فلو

عملت بالتعميم لاحللت الحرام فان مقتول العصا اذا انكسر الرأس
 بشدة ضرب العصا اذا انهر الدم ينبغي ان يحل لعموم لفظ انهر الدم
 بما شئت وكذلك لو طعنت في بطن الشاة مثلاً وانهرت الدم وقتلت
 بهذا الطعن ينبغي ان يحل ايضاً لعموم لو طعنت بفخذها . فلذلك
 خصصت امثال هذه الاحاديث العامة باحاديث أخر فخصص حديث
 انهر الدم بمحدث افر الوداج مثلاً وحديث لو طعنت بفخذها
 بمحدث الذبح ما بين الحلق واللبة مثلاً فلي هذا كما خصص انهار
 الدم بالخزق باحاديث الخزق مثلاً . كذلك خصص بالحد لحديث
 ما اصاب مجده فخرق فكل فتح لاتسمي في الآلة وايضاً يخصص
 انهر الدم بنص الوقذ فما كان من الآلات في ضربه صدم وثقل يحرم
 المقتول به فانه موقوذ . هذا اذا اعتبرت في الانهار والخزق بالحد
 العموم والخصوص . وان اعتبر فيها الاطلاق والتقييد فتقييد
 آلات الصيد بالمحددات بوجه آخر

قال في نور الاتوار وعندنا لا يحمل على التقييد وان كان في حادثة
 واحدة لامكان العمل بها ، اذ لا تضاد ولا تنافي بينهما فيكون في
 الظهار الصيام والتحرير قبل التماس والطعام اعم من ان يكون قبل
 التماس او بعده واذا كان ذلك في حادثة واحدة ففي الحادثتين اولى
 فيحكم في القتل باعتاق رقة مؤمنة وفي غيره باعتاق رقة اعم الا ان
 يكونا في حكم واحد مثل كفارة اليمين في قوله تعالى « فمن لم يجد فصيام

ثلاثة ايام ، فان قراءة العامة مطلقة وقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام
متتابعات مقيدة بالتتابع والقراءتان بمنزلة الايتين في حق المعاملة
فيجب ان يقيد قراءة العامة ايضاً بالتتابع انتهى . وقال في التوضيح
وان دخلا اي المطلق والمقيد على الحكم اي في صورة اتحاد الحادثة
نحو فصيام ثلاثة ايام مع قراءة ابن مسعود وهي ثلاثة ايام متتابعات
فان الحكم وجوب صوم ثلاثة ايام من غير تقيد بالتتابع وفي قراءة
ابن مسعود الحكم وجوب صوم ثلاثة ايام متتابعات يحل بالاتفاق
لامتناع الجمع بينهما فان المطلق يوجب اجزاء غير المتتابع والمقيد
يوجب عدم اجزائه اه . فنقول ان السبب فيما نحن فيه يعني حديث
المعراض هو السؤال عن صيد المعراض والحكم هو اكل ما خزق
في لفظ وهو . طلق واكل ما خزق بحده في لفظ وهو مقيد فلا اتحاد
الحكم والسبب يحل المطلق على المقيد ويتعين في معنى الخزق بالحد
عند كافة ائمة الاصول فان قيل ان مرسل ابراهيم النخعي الذي
رويناه فيما سبق ولفظه فخرقت فكل فالسبب فيه مطلق الرمي ولم
يرو في شي من الروايات تقيد بالحد فلا يقيد خرقه بالمحدد لان ما روي
فيه التقيد بالحد كقوله عليه السلام ما اصاب بحده فخرق فهو في
جواب المعراض لاني مطلق الرمي فاختلفت الاسباب فيؤخذ حكم
البندقة الرصاصية من هذا المرسل المطلق

قلنا اولاً ان السبب في جواب المعراض وان كان خاصاً ولكن

العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب كما هو المقرر في الاصول
 وقد صح الخبر بلفظ ما اصاب مجده فخرق فكل وما اصاب بعرضه
 فلا تاكل فانه وقيد وهو يعم البندقة وغيرها من الآلات ، وثانيا
 ان المرسل لا يسلح بالاحتجاج عند امثال القاضي الشوكاني فلا
 حجة لمثله ، وثالثا ان حكم البندقة قد استثنى من هذا العموم في هذا
 المرسل بقوله صلى الله عليه وسلم ولا تاكل من البندقة الا ما ذكبت
 وهي تعم الطينية وغيرها بلفظها العام ، ورابعا ان اختلاف السبب
 يؤثر لعدم حمل المطلق على المقيد عند الحنفية وبعض من المالكية
 لا عند سائر الاثنية فانهم يحملون على المتيد وان اختلفت الاسباب
 ومثل القاضي الشوكاني وغيره من المحققين لا يتوهم لهم بهذا الحجة
 على كافة اصحاب التحقيق . ولما انفجر الكلام الى مباحث الاصول
 رأيت ان اقوا، من تولوا آخر حتى يقتنع عرق المنازعة وهو ان
 حديث انهر الدم بآشئت وكذا حديث ما اصاب مجده فخرق فكل
 وغيرها من الاحاديث وان كان عاما بحسب اللفظ ركن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ما ذبح حيوانا الا بالآلة الحادة ولا استعمل
 الصحابة في زمنه صلى الله عليه وسلم الات الذبح والاصطياد الا
 المحددة منها وكانوا معتادين بها واشتهرت العادة بها بحيث ما كانوا
 يفهمون عند اطلاق الات الذكاة الآلات المحددة ، وما تبادر عند
 اطلاق الى اذهانهم الا انتمت بشفرة الآلة

فهم لما سمعوا حديث انهر الدم بما شئت ، وحديث ما ردت عليك سهمك ، وحديث اذا علمت ان سهمك قتله وغير ذلك من الاحاديث التي رويناهما فيما سبق من الصحاح ما فهموا من اللفظ العام الا المعنى الخاص وهو القتل بشفرة الالة لانهم ما كانوا معتادين الا بالذكاة بالشفرة لسيف او مسكين او ليطة او حجر او زجاج او سهم او رمح لا بالعرض وقد ثبت في علم الاصول ما اعتاده في زمن النبي صلى الله عليه وسلم من العرف العملي عند معاشر الخنفية والعرف القولي عند عامة الفقهاء وجماهير العلماء مخصص للعام الوارد في الحديث القولي

قال بحر العلوم في شرح مسلم الثبوت العرف العملي اي تعامل الناس ببعض افراد العام مخصص للعام بتلك الافراد عندنا خلافا للشافعية كحرمت الطعام وعادتهم اكل البر انصرف الطعام اليه عندنا خلافا لهم واما التخصيص بالعرف القولي بان جرى العرف بهجر الاسترقاق الكل بل كلما اطلقوا العرف ارادوا بعض الافراد فباتفاق بيننا وبينهم انتهى . قال في حصول المامول في القاعدة السادسة والعشرين من قواعد التخصيص

التخصيص بالعادة ذهب الجمهور الى عدم جواز التخصيص بها وذهبت الخنفية الى جواز التخصيص بها قال الصفي الهندي الحق انها لا تخص لان الحجة في لفظ الشارع وهو عام والعادة

ليست بحجة حتى تكون معارضة له

واختلف كلام الناس في هذه المسئلة اجمالا وتفصيلا والحق ان تلك المادة ان كانت اشتهرت في زمن النبوة بحيث يعلم ان اللفظ اذا اطلق كان المراد ما جرت دون غيره فهي مخصصة لان النبي صلى الله عليه وسلم انما يناطب الناس بما يفهمون وهم لا يفهمون الا ما جرى عليه التعارف بينهم وان لم تكن المادة كذلك فلا حكم لها ولا التفات اليها انتهى . وبالجمله فتخصيص امثال هذه الاحاديث المشتملة على السموم بروايات اخرى من الاحاديث القولية والفعلية شائع في مسائل لا تحصى ولا تعد كحديث وضع اليمين على الشمال قد خص عمومها بالحديث الثاني ، والا جاز وضع اليمين على الشمال خلف الظهر ، ولولا ذلك لاختل نظام الشريعة فانه قد صح وثبت في الاصول ان ما من عام الا وقد خص منه البعض

واما قول الشيخ التونسي اذا الاستثناء معيار العموم فالجواب عنه ان الاستثناء قد يكون متصلا كما في حديث ابي هريرة رضي الله عنه صرفوعا اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له رواه مسلم واصحاب السنن ثم ورد في حديث آخر عن العرياض بن سارية رضي الله عنه رضعه كل عمل منقطع عن صاحبه اذا مات الا المرابط في سبيل الله فانه ينمي له عمله ويجري عليه رزقه الى يوم القيامة اخرجه

الطبراني في الكبير وابو نعيم في الحلية ققوله صلى الله عليه وسلم الا
 المرباط في سبيل الله استثناء في حق حديث ابي هريرة رضي الله
 تعالى عنه وان كان منفصلاً عنه . وكذا في حديث ابن عمر رفعه من
 اقتنى كلباً الا كلب ماشية او ضار نقص من عمله كل يوم قيراط
 متفق عليه مع حديث رفعه من اتخذ كلباً الا كلب ماشية او صيد
 او زرع انتقص من اجره كل يوم قيراط متفق عليه ققوله صلى الله
 عليه وسلم او زرع بمنزلة الاستثناء في حق حديث ابن عمر رضي الله
 عنه واذا عرفت هذا فنقول ان قوله صلى الله عليه وسلم ما اصاب بجره
 فضرق فكله بمنزلة الاستثناء في حق حديث ما انهر الدم وافر
 الاوداج ما خلا السن والظفر وان كان منفصلاً . قال جلال الدين
 المحلى في شرح جمع الجوامع لابن السبكي الشرط المخصص كالاستثناء
 اتمه لا . قوله وقد صرحوا ايضاً بان مدار التقصاص وعدمه على حلية
 الذكاة وعدمها فهما متساويان

الجواب عنه قال في الشافية ولا يشترط الجرح في الحديد في
 ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال تعالى وازلنا الحديد فيه باس
 شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة
 سواء كان يبضع او يرض حتى لو قتله بالمشغل منه اوجب عليه التقصاص
 كما اذا ضربه بعمود من صفر او رصاص اهـ

وقال في الدر المختار وفي حديد غير محدد كالسيخه روايتان

اظهرها انه عمد انتهى . وقال في الشامية بناء على عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه وعن انس رضي الله تعالى عنه ان يهوديا رض راس جارية بين حجرين قليل لها من فم بك هذا فلان او فلان حتى سمى اليهودي فاومأت برأسها فجاء فاعترف ذا صر به النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بحجرين اخرجه الجماعة وهذا الحديث استدل به الجمهور على انه يجب القصاص بالقتل بالمثل الراض ايضا وعن الامام اني حنيفة رحمه الله روايتان الاول كاجهور وعليه الفتوى ، والثاني انه لا قصاص الا بامدد تنويه من الله عليه وسلم كل شيء خطأ الا السيف اخرجه الدارقطني وغيره فلي هذا يجب القصاص بالقتل بالبندقة الرصاصية على الرواية الاولى لا على الثانية فاذا لا يقوم الحجة بوجوب القصاص في القتل بالبندقة الرصاصية على حلية الذكاة بها لان كل ما به الذكاة به القود وما لا فلا على الرواية الاولى عند الحنفية فالبندقة النارية عمد وان لم تجزئها الذكاة لكونها من المثقلات وعلى الرواية الثانية كل ما به الذكاة به القود بعكس كلي فالتقتل بها ليس بعمد . ثم اقول ان ما اصره في شرح الوهبانية اعني قوله كل ما به الذكاة به القود والا فلا له محمد لان الاول ان كل آلة تصح بها ذكاة الحيوان يجب بالقتل بها القصاص ، وكل آلة لا تصح به ذكاة الحيوان لا يجب بالقتل به القصاص فهذا هو الذي ذكرناه آنفاً ، والثاني ان كل آلة لا تصح

بها ذكاة الحيوان يجب ان يقتل بها في القصاص وكل آلة لا تصح
 بها ذكاة الحيوان لا يجوز ان يقتل بها في القصاص. ومذهب الحنفية
 فيه انه لا يستوفى القصاص الا بالسيف والمراد به السلاح كالرمح
 والخنجر لحديث فيه وهو لا قود الا بالسيف كما اخرج ابن ماجة
 وفي لفظ لا قود الا بالحديدة كما اخرج الامام احمد فحينئذ يصير هذا
 الاصل دليلا على ان الذكاة لا تحصل عندهم بالبندقية الرصاصية لما
 انه لا يجوز استيفاء القصاص بها عندهم كونها من الثقلات لا
 من المحددات وقد ورد في الآثار لا ذكاة الا بالاسل وكذا لا قود
 الا بالاسل والاسل هو المحدد من السلاح كما سيجي.

قوله فانا نرى الحيوان العظيم الشديد كالفيل لو صودم بصخرة
 كاجل لقاومها فاذا اصابته تلك الكويكية خر لحينه
 والجواب عنه ان هذه المشاهدة اول شهادة على الصدم وذلك
 لان الانيل لورميته بعدة رماح او سهام لما خر ميتا لحينه وان بلغت
 مقاتله فان كان ولا بد فيخر بعد حين ويموت بعد زمان وبالرصاص
 الواحد ينخر لحينه وما ذلك الا بالصدم فلو كان خروجه بالخزق لخر
 في كلا الضربتين سواء.

قوله وكذلك الحيوان الغليظ الجلد في بعض محال من بدنه اذا
 اصابه الرصاص في ذلك المحل ولم يخزقه لا يورث فيه شيئا
 الجواب عنه ان ما زعمه مدفوع بتجربة الممارسين بالاصطياد

وذلك لانهم اجمعوا كلمة واحدة على ان الرصاص لا بد له من النفوذ في جسم الحيوان وان كان اشد غلظا في جلده كالكركدن وهو الحريش او التمساح فان هذه الحيوانات تصطاد بالرصاص فينفذ في اجسامها نعم ان انتهت ونفذت قوة البارود فلا نفوذ فلا يختص حيثنذ بالجلد الغليظ بل لا ينفذ الرقيق ايضاً فلا يصدم البتة ولعل الشيخ شاهد هذا قوله ولعمري ان توهم الموت بالثقل قبل الجرح في ضربة السيف والرمح لا قوى من توهمه في الرصاص المذكور

الجواب عنه سلمنا ان السيف والرمح وغيرها من الآلات وان كان يحتاج كل واحد منها للدفع والثقل لكن هذا الدفع والثقل لا يكون سبباً للموت كما يكون جرحها سبباً له وذلك بوجهين

الاول انها تدفع بقوة وتضرب بثقل لو وقعت في غير المحدد من المثقالات بهذه القوة لم يكن سبباً لموت المضروب وذلك بين في المشاهدات ، والثاني انه لا اثر لهذا الدفع والثقل في عمل السيف والرمح وغيرها لكون عملها متحصناً عن صدم ورض فتقطع بالدفع بخلاف الرصاص فانه يقطع وينفذ مع الدفع والصدم فبان الفرق وزال التوهم الذي وهمه الشيخ وقد فسرنا وفصلنا ذلك في الفصل الثاني في بيان طويل . ومع ذلك فالدفع للسيف والرمح ضروري لا يمكن التحرز عنها ودفع البارود غير ضروري يمكن التحرز عنه قال النووي في شرح المنهاج ولو اصابه سهم فوقع بارض او جبل

ثم سقط منه حرم ولو اصابه بالهواء فسقط بارض ومات حل انتهى
فالحرمة في الصورتين الاوليين لاحتمال الموت بالثقل الحاصل بالسقوط
والحل في الثانية وان حصل السقوط فيها ايضاً لانه ضروري

قال ابن حبر في شرحه ولا اثر لتأثير الارض فيه ولا لتدرجه
عائياً من جنب الى جنب لان الوقوع عليها ضروري انتهى

وقال في الدر المختار او وقع على سطح او جبل فتردى منه الى
الارض، حرم لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع في الارض
ابتداءً اذ الاحتراز عنه غير ممكن فيحل انتهى . قال في الهداية
وان وقع في الارض ابتداءً اكل لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي
اعتباره سد باب الاصطیاد بخلاف ما تقدم لانه يمكن التحرز عنه
فصار الاصل ان سبب الحل والحرمة اذا اجتمعا وامكن التحرز عما
هو سبب الحرمة ترجح جهة الحرمة احتياطاً وان كان ممكناً لا يمكن
التحرز عنه جرى وجوده مجرى عدمه لان التكليف بحسب الوسع اه

قوله فليت شمري ما معنى مثل الحديد الخازق الذي يحل في
كلام قاضيخان اذا لم يكن هو الرصاص المستعمل الآن او ما في
معناه . الجواب عنه ان كلام قاضيخان هو هذا وكذا الورمي الصيد
بسكين فاصابه بمجده فيخرقه حل اكله فان اصابه بقفا السكين او
بمقبض السيف لا يؤكل والمزراق كالسهم لانه يخزق ويعمل في
تسييل الدم ومثقال الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان خزق حل

والا فلا انتهى . واراد بذلك تعميم آلة الجرح وانه يحل المقتول بأي
آلة قتل من حديد او فضة او خشب او حجر او غير ذلك مما يخزق
بشرط ان يحدد ويطول كالسهم وان لم تكن محددًا ومطولاً فلا يحل
وذلك لوجوه . الاول ان كلام قاضيخان هذا رديف لكلام صاحب
الهداية حيث قال وان رماه بسيف او سكين فاصابه بجده فجرحه
حل وان اصابه بقفا السكين او بقبض السيف لا يحل لانه يقتله
دقاً والحديد وغيره فيه سواء انتهى . قال البدر العيني في شرحه
تحت قوله والحديد وغيره فيه سواء اي في القتل بالمثل حتى لو
ضربه بقطعة قطعه بثقلها لا يحل وفي الشامل اخذ عوداً وحدده ان
اصاب بجده يحل والا فلا ، فلم ان العبرة للحد انتهى . فليت شعري
ما معنى مثل الحديد في كلام الشارح العيني اذا لم يصدق على
الرصاص المستعمل الذي لا يقتل الا بالثقل والدفع العنيف ولومع
القطع والنفوذ وانهار الدم . والتاويل ان المراد هنا اذا لم ينفذ فيه
قوله عن الشامل فلم ان العبرة للحد ، وكلام الشارح هذا كما انه
يشرح ويفسر كلام صاحب الهداية كذلك يفسر كلام قاضيخان ايضاً
وهو ان خزق حل وان لم يخزق لا يحل يعني ان خزق بالمحدد وان
لم يخزق به لا يحل والا لم يكن لقوله فلم ان العبرة للحد معنى اه
والثاني ان قاضيخان ذكر اولاً ان صيد البندقه والمراض
والحجر لا يحل وان جرح لانه لا يخزق الا ان يكون شي من

ذلك قد حده وطوله كالسهم وامكن ان يرمي به فان كان كذلك
 وخزقه بجده حل اكله . ثم قال بعد ذلك ومثقل الحديد وغير الحديد
 سواء ، فلا بد ان يعتبر في خزقه ايضاً التطويل والتحديد لحل
 المقتول كما في سائر اخواته من صيورتها مطولات كالسهم وخزقها
 بالحد . الا ترى الى قوله وامكن ان يرمي به فانه علق الرمي
 بالتطويل والتحديد مع ان رمي المثقل والمحدد كلاهما ممكنان
 لكنه لم يعتبر الرمي بالمثقل في حل الصيد بل اعتبر الرمي بالمطول
 المحدد لحله وقال امكن ان يرمي به كالسهم فكما خص الرمي بالمحدد
 كذلك خص الخزق بالمحدد ايضاً في حكم الحل ، ولذلك نفي الخزق
 في قوله لا يحل صيد البندقة والمراض والحجر وان جرح لانه
 لا يخزق يعني ان هذه الاشياء لما كانت غير محددة وكان الخزق
 اعتبر في مفهومه النفوذ بالحدة والشفرة للحل فهذه الاشياء وان
 جرحت ونفذت لا يقال انه خزق وذكاة وقد سبق قول صاحب
 مجمع البحار في معنى فخرق فكل اي قتله بجده فجرحه ذكاة وهو
 معنى الخزق . والثالث ان الاستقراء في كلام الفقهاء شاهد على انهم
 كما قيدوا الجرح ونفوذ الآلة بالحدة والشفرة كذلك قيدوها بخفة
 الآلة فاذا وجدوا مع الجرح والنفوذ ثقلاً في الآلة حرموا المقتول
 اذا احتمل القتل بالمثقل كما حرموا غير المجروح
 قال في الهداية ولا يؤكل ما اصابه البندقة فأت بها لانها

تدق وتكسر ولا تجرح فصار كالمرأض اذا لم يخزق وكذلك ان
 رماه بجرح وكذلك ان جرحه . قالوا تاويله اذا كان ثقيلاً وبه حدة
 لاحتمال انه قتله بقتله وان كان الحجر خفيفاً وبه حدة يحل لتعين
 الموت بالجرح ولو كان الحجر خفيفاً وجعله طويلاً كالسهم وبه حدة
 فانه يحل لانه يقتله بجرحه ولو رماه بمرورة حديدية ولم يضع بضعاً
 لا يحل لانه قتله دقاً وكذا اذا رماه فابان رأسه او قطع اوداجه لان
 العروق تنقطع بثقل الحجر كما تنقطع بالقطع فوقع الشك او لعله
 مات قبل قطع الاوداج ولو رماه بمصا او بعود حتى قتله لا يحل
 لانه يقتله ثقلاً لا جرحاً اللهم الا اذا كان له حدة يضع بضعاً
 فينثذ لا باس به لانه بمنزلة السيف والرمح اه

فالعامة للتحريم في صورة القتل بالحجر المحدد وان قطع ونفذ
 وكذا اذا ابان به الرأس ليست الا اجتماع الثقل بالقطع ونفوذ الالة
 كما ان الالة للتحريم في الرمي بالمرورة الحديدية او العصا اذا لم
 يضع هي الدق والثقل فحسب وعلة الاجتماع موجودة في مثل
 الحديد وغيره اذا نفذ فليحرم مقتوله ايضاً كما يحرم مقتول الداق نعم
 اذا كان محدداً ومطولاً ثم نفذ وخزق بحيث لم يحتل النفوذ بالثقل
 لسكان بمنزل السيف والرمح وقطع ونفذ قطعها ونفوذها وحل
 المقتول لتحض الجرح عن الثقل

فقول بعد ذلك انا لو قلنا بتعميم قول قاضيخان ان خزق حل

اي سواء كان بالحدة والشفرة او بغيرها حل لكان على خلاف ما ثبت من كلام هؤلاء الفقهاء قاطبة لانهم يحرمون المقتول بالمثل المحدد وان خزق فكيف اذا لم يكن محددًا فتعين ان المراد بقوله ان خزق ان يخزق بمحدثه

فان قيل ان الاستقراء شاهد على انهم صوروا الخازق والجرح بالحاد في حل المقتول ولم يعصرح احد منهم بتقييد عدم الخزق وعدم الجرح بالحاد بل صرحوا في علة التحريم بالدق والثلث كما في قول صاحب الهداية لانه قتله دقًا وقوله ولاته يقتله ثقلًا لا جرحًا فحينئذ يتعين في معنى لا يخزق ولا يجرح هو الدق من غير الجرح فلا يشمل قول قاضيخان والا فلا حكم المثقات كلها سيما بندقه الرصاص لانه يجرح وينفذ قلنا ان قوله والا فلا ان لم يخزق بالمحدد فلا يلزم وظاهر ان خزق المثل لا يكون بالحد فلا يحل

على انه لو قصرنا حكم وان لم يخزق في احوال الفقهاء على الدق وعدم الجرح بقي المثقات النافذة خارجة عن منصوصات الفقهاء في الحل والحرمة فيحكم بالتحريم ايضا لما ثبت ان اصل الميتة الحرمة قوله اقول ليت شرعي ما معنى القطع والبضع اذا لم يكن هو ما يفعله الرصاص من النفاذ اذ لا فرق بينه وبين السهم الكليل الريشة الذي لا يخزق الا بقوة الدفع ولم يقل احد بجريمة صيده اه مع ما مر قوله فيما سبق صرحوا في غير ما كتاب من ان السكين

لتكيلة التي تحتاج الى شدة عمل وقوة جر على المذبح تحلل انتهى
 لجواب عنهما ان الكال على ضربين ، الاول ان تكون كلالته
 خفيفة بحيث لا يحتاج القطع به الى قوة التحامل بمجد يوجب الثقل
 والاختناق فالمذبح به حلال . قال ابن حجر في شرح المنهاج فان
 ذبح بكالا اجزا ان لم يستج المقطع لقوة الذابح وقطع الخاتوم والمرى
 قبل انتهائه لحركة مذبح انتهى . فعلق الشيخ انقطع بالكال
 بشرطين . الاول ان لا يحتاج بقوة تنجر الى الدفع الشديد ،
 والثاني ان يفتر من قطع الاوداج قبل ان يتحرك الحيوان باضطراب
 الذبح يعني اذية الغير المستقرة ، ومفاده انه لو قطع بكال بعض
 الواجب فتحرك استلوع فحواضطراب المذبح فقطع الباقي حرم ، والثاني
 كال بحيث يحتاج لقوة شديدة من الذابح في المقطع به فيوجب الاختناق
 فيجتمع فيه السببان للموت سبب محل وهو انقطع وسبب محرم
 وهو انتمل القوي الموجب للاختناق فيطلب المحرم ويحرم المذبح
 فهو كالمذبح بالنسب وانظر التمهين وكذا الذبح بظفر الخيل الحبشي
 الموجب للاختناق ايضا . وقد سبق فيما مر ما قاله ابن حجر في كلام
 ضويل له في الفصل الخامس ان تمت بالذية الكالة محرم للمقتول .
 في كتاب المقتبيح شرح المصبيح في شرح حديث ابن اوس . قال
 العلماء الاحسان في المذبح واجب وندوب ، والواجب ان لا يجعل البهيمة
 ميتة وان لا يعذبه بالذبح بسكين ل ولو كان بحيث لا يقطع الا

بشدة قوة المذكي فتحرم انتهى . فبندقة الرصاص لا فرق بينها وبين السن والظفر والسكين الكالة وظفر الطيب وغيرها الحارقة بالثقل بل ثقل البندقة اشد بكثير من ثقلها فيحرم مقتلها وان حصل المقصود وهو اقطع وتسيل الدم لفقدان شرطه وهو التمحض قوله واما دعوى انه لا بد ان تكون الآلة ذات حد قاطع فلم يعام له مستند فيما ، والجواب عنه ان دعوى الحد القاطع له مستند لا مستند فوقه . في احاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وفي كلام المحدثين من شراح الحديث ، وفي اتفاق الائمة ، وفي كتب الفقه في مذاهب الائمة الاربعة وغيرهم رحمهم الله . اما في احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فحديث المراض في الصحيحين ما اصاب بجده فكل ، ومعناه ما اصاب بجده فحزق فكل فان معنى الاصابة بالحد لا يستقيم من غير الخزق وقد بينه تخريج الامام احمد في مسنده بلفظ صحيح وهذا وان ورد في المراض ولكن يعم غيره ايضاً لما ثبت في الاصول ان البرة لعموم اللفظ . قال البهاري في مسام الثبوت ، واما الجواب المستقل فان كان مساوياً يتبع وان كان خاصاً لا يعم الا باتقياس وان كان عاماً وارداً على سبب خاص . سؤال مثل قوله في بئر بضاعة ان الماء طهور لا ينجسه شيء ، او غير سؤال فعند الاكثر العبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب انتهى ، ولم يختلف فيه بين الحنفية

والمالكية والشافعية . قال في حصول المأمول في ورود العام على سبب خاص ، وقد اطلق جماعة من اهل الاصول ان الاعتبار لمعوم المفظ لا لخصوص السبب وحكوا في ذلك اجماعاً كما رواه الزركشي انتهى . وقد تسك الصحابة ومن بعدهم من غير تكبير بالعمومات الواردة على اسباب خاصة وهذا يفيد الاجماع ايضاً . وحديث لا تأكل من البندقة الا ما ذكيت يؤيد اشتراط احدة في الآلة لما تقرر في الاصول في عموم المفظ فانها تعم الطينية والحديدية والرصاصية وغيرها واما آثار الصحابة رضي الله عنهم فروى عنه الرزاق في مصنفه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي ورد فيه اتبعوا بالذين من بعدي انه قال يا ايها الناس هاجروا ولا تهجروا ونيق احدكم الارنب ان يحذفها بالعصا او يرميها باخبر ثم يا كلهم ولكن ليذك لكم الاسل الرماح والنبل ، واخرجه ابو عبيد ايضاً في التريب وابن سمدو (ص ١٢٥ هـ) . وعنه رضي الله عنه اي ان يحذف احدكم الارنب بالعصا او بالحجر لئلا يذك لكم الاسل والرماح والنبل (اكر) . وعنه رضي الله عنه لا ذكاة الا بالاسل (اعب ١٠) وروي عن ابي بكر بن عياش عن عاصم عن زر قال قدمت المدينة فخرجت في يوم عيد فاذا رجل متلبب اعسر اليسر يمضي مع الناس كأنه راكب وهو يقول هاجروا ولا تهجروا واتقوا الارنب ان يحذفها احدكم بالعصا ولكن ليذك لكم الانبل والرماح والنبل

قال في النهاية وفي حديث عمر ليذك لكم الاسل والنبل والاسل في الرماح الطوال وحدها وقد جعلها في هذا الحديث كناية عن الرماح والنبل معاً ، وقيل النبل معطوف على الاسل لا على الرماح والرماح بيان للاسل وبديل منه حديث علي لا قود الا بالاسل يريد كل ما ارق من الحديد وحدد من سيف او سكين وسانان اه قال السيوطي في الدر النثير الاسل الرماح الطوال وليطلق على كل ما ارق من الحديد وحد من سيف او سكين وسانان اه وامافي كلام المحدثين في شرح الحديث فسبق ما قاله ابن حجر في فتح الباري وهو قوله وحاصله ان السهم ومافي معناه اذا اصاب بجده حل وكانت تلك ذكاته الخ . وسبق ايضاً ما قاله صاحب مجمع البحار في معنى فخرق فكل اي قتله بجده فجرحه ذكاة وهو معنى الخرق . وسبق ايضاً ما قاله ابن التين والخطاني باعتبار الحدة في معنى الخرق . وسبق ايضاً ما قاله في شرح النواوي في شرح مسلم الموقوذ هو الذي يقتل بنير محدد من عصا او حجر او غيرها وهو مذهب الشافعي ومالك وابي حنيفة واحمد والجاهير انه اذا اصطاد بالمراس قتل الصيد بجده حل الخ . ويؤيد اشتراط الحدة ماسبق في قول النواوي انه قال الجاهير لا يحل صيد البندقة مطلقاً لحديث المراس الخ . وكذا سبق ما قال العيني انه قال الجاهير الائمة الاربعة وسائر الفقهاء بانه يحرم ما خرقه عرض المراس

واما في اتفاق الامة فاشترط الحدة امر قد اطبقت عليه فقهاء الاسلام قاطبةً والائمة الاعلام سلفاً وخلفاً ولم يختلف فيه احد من العلماء الا طائفة قليلة من علماء الشام وغيرهم ممن سميناهم فيما قبل وهم الذين يقولون بعدم الوقذ في الصيد فيستحلون الوقيد وهو قول شاذ في الاسلام خارق لما اطبق عليه العلماء وفقهاء الامة فلا تنفدت اليه لاهل التحقيق . قال في كتاب رحمة الامة في اختلاف الائمة واجمعوا على ان الذكاة تصح بكل ما ينهر الدم ويحصل القطع به من سكين وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد يوضع كما يوضع السلاح المحدد انتهى . ونحوه قال الشيرازي في الميزان ، وقد سبق بلفظه ايضاً

واما كتب الفقه فامن قتيه من فقه الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية وكذا كتب الزيدية الا وقد صرحوا باشتراط الحدة في الالة . فاما فقه الحنفية فقال ابو انكارم في شرح مختصر الوقاية وحل الذبح بكل ما فيه حدة كالسكين والليطة والعصا والحجر والخشب المحد انتهى . وقال الشمني في شرحه ايضاً وحل الذبح بكل ما فيه حدة ولو كان ليطة وهي القصب او مروة وهي الحجر الاستناد ظفرا قائمين انتهى . وقال في البرهان شرح مواهب الرحمن في باب الصيد وبالسهام المحددة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعدي اذا رميت سهمك فاذا كر اسم الله فان وجدته قد قتل فكل الحديث انتهى

وقال في جمع البحرين في باب الصيد يجوز صيد الحيوان

المتمتع مطلقا بالسهام المحددة انتهى . فهو لا . الفقهاء الاعلام قد
 قيدوا آلات الذبح والصيد بالتحديد في المتون واقروا شراحهم في
 الشروح . وقال في العالكية الآلة على ضربين قاطعة وفاسخة
 فالقاطعة على ضربين حادة وكليلة فالحاددة يجوز الذبح بها من غير
 كراهية حديدا كان او غيره كما لو ذبح باللبطة او بالمروة او بشقة
 العصا او بالعظم والكليلة يجوز الذبح بها ويكره ولو ذبح بسن او
 ظفر منزوع يحل ويكره كذا في محيط السرخسي والآلة التي
 تقسح فالظفر التام لا يجوز الذبح بها بالاجماع ولو ذبح كانت ميتة
 كذا في التبدع انتهى . فهذا ايضا صريح بان الآلة المعتبرة لحل
 المقتول ، فيه حدة ولو كان كالآلة ومتناه ما يسر محدد فلا يجوز
 الذبح به فانه يوجب نضد والثقل وسماه فاسخا وذكر من نظائره
 السن والظفر وسبق ايضا من نظائره السكين الكانة كلاله شديدة
 كانها لم تحدد وكذا الظفر من الطيب الحبشي فانه يوجب الاختناق
 ايضا بقتله وكذا البندق فانها توجب الثقل والصدم وان نفذت سيما
 البندق الرصاصية فانها اشد ثقلا وصدما من السكل فصارت فاسخة
 واما فقه الشافعية فقال الحافظ ابن حجر في شرح المنهاج في
 شروط الآلة في الذبح والصيد يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره
 بكل محدد بتشديد الدال المفتوحة اي شيء له يجرح كحديد الخ
 وقال العلامة ابن قاسم في شرح التقريب (ويجوز بكل ما)

اي بكل محدد (يجرح) كحديد ونحاس انتهى . قال العلامة البيجوري
 بـ حاشيته قوله يجرح اي يجده انتهى . واما قوله الخالبة فقال الشيخ
 عبدالقادر بن شمس الدين الحنبلي في نيل المآرب شرح كتاب دليل الطالب
 في باب الصيد الآلة نوعان احدهما ما يحدد يجرح فيشترط فيه ما يشترط
 لآلة الذكاة كسيف وسكين وسهم ، الثاني جارحة المعلم الخ . واما
 فتحة الزيدية فقال في كتاب الازهر ر . هـ . ك مسلم بمجرد ذي حد الخ .
 وازاد بقوله بمجرد ذي حد اي لا يسار له في الاهلاك غيره كما في السهم
 مسنوم او في شغل بالخنزير الخنسي وغيره فبؤلاء القتها الاعلام قد
 سرحوا باشتراط واحدة في ذآة ، وهذا اشتراط اذ كذا من الاختيارية
 والاصولية . وما يرى في كتب أخرى انه لم يذكر فيها اشتراط
 الحدة فلا ينتزعه لان كذا لم يذكر الاشتراط بل مرادهم
 لا اشتراط لان التحديد ممتنع في حد كذا مرداً وتكراً ، اما
 سرده فقال كوسي من شافية في تفسيره في تفسير قوله تعالى
 الا . ذكيت ذكاته هي فري الاوداج وانهار الدم بكل محدد .
 وروى ابو سعبد الرومي من حنفية الذكاة في الشرع بقتل الخنقوم
 والمرى بمحدد . وقال ابنهوي وبجوز كل محدد ويتنوع من حديد
 وقصب او زجاج او حجر الاسن والنظر انتهى ، يعني وان كان
 من ذوات الحدة . قال البيضاوي والذكاة في الشرع بقتل الخنقوم
 والمرى بمحدد انتهى . واما عكساً يعني ما ليس بمحدد فلا يذكر به

فقال في البدائع والجواز ليس لكونه من جنس الحديد بل لوجود معنى الحديد بدليل انه لا يجوز الذي لاحد له فاذا وجد معنى الحديد في الليطة والمروة جاز الذبح فيه . وقال الصنفاني في حاشية الهداية قوله ما ينهر الدم وافرى الاوداج . قال ابو عبيد كل ما افرى الاوداج غير متردد ، المعنى كل شيء افرى الاوداج من عود او ليطة او حجر فهو ذكي غير متردد يريد ان ينبح بشيء لا حد له فلا ينهر الدم كذا وجدت بخط الامام الزرنجي انتهى . اقول ومعنى التردد ان تجر الالة وتدفعها بقوة فتكثر جرا ودفعاً بثقل فتقل سيلان الدم للثقل فيوجب الاختناق بخلاف ما اذا كانت الالة حادة فجرها ودفعها يكون خفيفاً ولا يكثر فيها ولا يتردد فيعين على اسالة الدم وانهاره ولما صارت الحدة معتبرة في معنى الذكاة في الاصطلاح الشرعي صرح العلامة البدر العيني فيما سبق من كلامه بقوله فلم ان العبرة للحد فنقول بعد ذلك ان هذا مستند من يدعى التحديد في الالة ولا تحديد في الرصاص بل هو من المثقلات فيحرم مقتوله ، غاية ما يقال فيه ان بعد حصول المقصود وهو تسيل الدم اشتراط التحديد غير معقول سلمنا فهو تعبدى كما في وجوب التعبد بذبح الصيد المدرك وانهر الدم وكما في وجوب التعبد بالتسمية عند من اعتبرها شرطاً والسيد محمد بن اسماعيل الامير لم ينكر اشتراط الحدة في الالة مع انه ادعى بحل مقتول الرصاص بل زعم ان الحدة موجودة في الرصاص وان

المقتول به يقتل بالحدة كما سيأتي في جوابه . قوته عن صاحب الهداية . وكذلك ان جرحه قالوا تاويله ان كان ثقیلاً وبه حدة احتمل قتله بثقله وان كان خفيفاً وبه حدة يحل لتعين الموت بالجرح انه . فالمدار على الموت بالجرح اه . الجواب عنه ان الشيخ قصر في فهم معنى تعين الموت صاحب الهداية لتعين الموت بالجرح ولم يفرق بين معنى تعين الموت بالجرح ومعنى الموت به وصاحب الهداية ولم يجعل مدار احل على الموت بالجرح بل اراده على تعين الموت به . ومعنى التعين ان لا يحتتمل الموت بالثقل وغيره بل يتمحض الجرح عن المحرم فيحرم ما يقتل بالجرح بالحدة لحجر ثقیل ان احتمل ان الثقل اعان على القتل وهذا معنى قول الامام محمد في المبسوط وكذلك الحجر ان جرحه فلو جعل مدار الحل على الجرح فقط حل كما فعله الشيخ لحل هذا الوقيد المحرم ثم اقول ان تعريف ما يناط الحل به من الآلات والجرح قد ورد بانفاظ مختلفة فمنها ما هو اعم والاعم ومنها ما هو اخص والخاص وبينهما متوسطات فاما في احاديث النبي صلى الله عليه وسلم فمنها ما انهر الدم كقوله عليه السلام انهر الدم بما شئت وقوله عليه السلام ما انهر الدم وهو يعم المقتل وغيره نفذ اولاً . ومنها الخازق وهو في قوله عليه السلام ما خزق فكله وهو اخص من المنهر واعم من المحدد . ومنها الخازق المحدد وهو اخص من الكل وهو قوله عليه السلام ما اصاب مجده فكله وفي لفظ وهو معنى الاول ما اصاب مجده فخرق فكله ، وكذلك في كلام

الفقهاء قال في الذخيرة وان نحر الشاة وذبح الابل جاز لحصول المتصود وهو تسيل الدم المسفوح اهـ . وقال في البدائع قال سبحانه وتعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليكم الخبائث ولا يطيب الا بخروج الدم المسفوح وذلك بالذبح والنحر ولذلك حرمت الميتة اهـ . وقال في النهاية شرح الهداية عن المبسوط روى عن ابراهيم اذا خزق المعراض فكل واذا لم يخزق فلا تكن ثم قال رتق الخزق يستعمل في الحيوان وقد بينا ان الحل باعتبار تسيل الدم النجس وذلك يحصل اذا خزق ولا يحصل اذا دق ولم يخزق بل ذلك بمعنى الموقوذة وهي حرام بالنص اهـ فقتضى كلامهم هؤلاء المتأخرون ان مدار الحل على تسيل الدم لا على الخزق وانما الخزق سبب لتسيل وهذا اعم ما ورد عنهم . وفي كلام بعضهم ما يعرف به ان المدار على الخزق والجرح وذلك في كثير من كلاماتهم ما نقله الشيخ اتونسي وغيره . قوله فانما خزان في مثل الحديد ان خزق حل والا فلا وهذا انحصار من تسيل الدم واعم من المحدد وفي كلام البعض ان العبرة في الحل بحدثة الالة كما سبق اتنا في كلام كثير من علماء المذاهب الاربعة وغيرهم فان اردنا حكم الحل على انهار الدم وتسييله لحل الصيد الذي ابان رأسه اجبر بثقله لانقطاع الاوداج وسيلان الدم المسفوح ، وكذلك الذي كسر رأسه بضرب العصا مثلاً وغير ذلك مع انها حرام ، وان اردناه على الجرح والخزق لحل المقتول بالمدينة لئلا ياتي بالاختناق وبالظفر الجبشي وغير ذلك من نظائرها

فلذلك اعتبروا الحدة في الآلة فآلت الادارة الى الحدة وهي مفاد
 اخص النصوص والاقوال التي وردت في صفة الآلات وهو معنى
 قول بدر الدين العيني فعلم ان العبرة للحد وقد سبق فحينئذ لا يعتبر
 الجرح والخزق الذي حصل بغير محدد وهو مفاد قوله صلى الله عليه
 وسلم ما اصاب بجده فخرق فكه ، ولهذا قال العيني في شرح
 الهداية تحت قوله وكذلك ان رماه بمجر وكذلك جرحه اي جرحه
 الحجر وهذا من مسائل الاصل ذكره تقريباً لان الحجر يمزق ولا
 يقطع اذا لم يكن له حدة فيكون كالمعارض اذا اصاب بعرضه اه
 وتحت قوله ايضاً ان رماه بسيف وسكين فاصبه بجده حل اي
 لوجود القتل بجدة الآلة ووجود الجرح انتهى . اعني ان العلامة
 العيني ادار حكم الحل وعمله بالجرح بجدة الآلة وجعل جرح الحجر
 الغير المحدد ونفوذ وتزيقه كوقد المعارض اذا اصاب بعرضه وهو
 غير طرفه المحدد وهل هذا الا اشتراط الحدة في الآلة . ثم بعد ذلك
 شرط الجرح ان لا يشاركه في الموت سبب آخر من المحرمات في
 قتل بالسهم المسموم او بالحجر الثقيل ذنبة يوجب الحرمة ايضاً وان
 حصل الجرح باحدة فهذا معنى قول صاحب الهداية لتمييز الموت بالجرح
 اي تمتعنه عن المحرم . واما ما قال السيد محمد بن اسماعيل الامير
 وزعم بصيرورة الرصاص ميلاً فيقع القتل بالحد لا بالصدم . فالجواب
 عنه ان ما جريه المهرة وشاهدوه يضاد ما زعمه ويدفعه ولذلك قال ولده

العلامة السيد عبد الله بن محمد الأمير . هذا وهم من والذي قدس
الله روحه فان الرصاص لا يذوب اصلا انما يدفعه نار البارود فيصيب
بصدمه يعرف هذا كل من يعرف البنادق المذكورة انتهى . وكذلك
يعكر عليه ما قاله في كتاب انسا كلويديا من انبساط الرصاص في
الرمي واصابته بمرضه . ومع ذلك فالرصاص كلما صار محددًا غاية
في التحديد يزيد في اللين والرخاوة فلا جرح بالحد

قال الحافظ ابن حجر في شرحه المنهاج تحت قوله بكل محدد يجرح
كحديد ونحاس والتنظير فيه برصاص بعيد لان الفرض ان له حدا
يجرح انتهى . اقول ومقتضى قول الأمير محمد بن اسماعيل ان الحدة
في الآلة شرط الحل المقتول والله اعلم



الفصل السابع

في ذكر جمل ما في الفصول السابقة وخاتمة الكلام

وانما وضعنا هذا الفصل واوردنا فيه جمل ما فصلناه في الفصول السابقة لان من اهل العلم من لا يستطيع النظر الى كلام طويل ! بسب من الاسباب عنده فاخذت ما في الفصول وذكرته هنا بالايجاز والاختصار فمن كان يحبه شيء من هذا الموجز فليراجع الى ما بسطته في موضعه فيصير عوناً على استخراج البرهان واقامته فان الاجمال يستحضر حيث لا يستحضر التفصيل

فنعول ان الفصل الاول ذكرت فيه جواب مسألة الاصطياد بالرصاص هل يحل ام لا تحكى فيه عن فتح الباري ما يدل على نهى الرمي بها وكذا عن شرح المنهاج لابن حجر وحاشية البيهقي على ابن قاسم وذكرت في هذا الفصل ايضاً قول من احله

والفصل الثاني ذكرت فيه قول الخطاوي في تعليقه على الدر المختار وان عابدين الشامي فيها ايضاً في حرمة مقتل الرصاص . وكذا قول البيهقي في حاشيته المذكورة . وقول السيد عبد الله الامير الباني فانهم كلهم صرحوا بحرمة للثقل والوقد . ثم وجهت الثقل والصدم بوجه حسن بتفصيل عمل الآلات والفصل الثالث في ذكر قول من احله فذكرت مذهب قدماء الشام وكلام الشوكاني في السيل وكلام الشيخ التونسي مؤلف تحفة الخواص لذي وضعنا هذه المجالة في جوابه وذكرت فيه مستدلاتهم بالاجمال

والفصل الرابع ذكرت فيه ان الرصاص صاده وان كان خزاناً مازقاً ويدل عليه ما شاهد في ضربه من اسوداد اللحم والدم وتزيقه وسعة ثقبه الضرب وغير

ذلك كما نشاهد في ضرب سائر المثقلات وقد اثبت هذا الصدم مهرة الواضعين الذين وضعوا هذه الآلات وكذلك يدل عليه ما نشاهد من صرع الحيوان الكبير بضربه مع انه يقاوم جروحاً كثيرة بالغة لآلات الجرح فان صرعه لا يكون الا بالصدم والفصل الخامس ذكرت فيه انه اذا جمع المحرم والمبيح حرم الصيد وذكر في حديث عدي بن حاتم الذي هو الاصل في هذا الباب ثم ذكرت فيه اقوال الفقهاء في انه اذا اجتمع السببان حرم الصيد كالصيد الغريق في الماء وكالقتول بالمدينة السكالة او بالظفر الحبشي والمقتول بالمثل ذي الحدة وبالمثل والحديد معا او كقطع الحلقوم بالمثل او كالقتل بالسهم المسموم او السكين المسمومة والفصل السادس في جواب ما استدلوا به على الحل . اما الشاميون فذكرت في جوابهم كلام الحافظ ابن حجر والنووي في شروحهما من تحريم مقتول البندقية وانه يقتل الصيد بقوة راميه لا بجده . وانه موقوف سواء خزفت البندقية ام لا وبه قال الجماهير لانهم استدلوا بحديث المراض وانه وقيد والوقيد ما يقتل بغير عدد . واما العلامة الشوكاني فذكرت في الجواب عن قوله ليس في الاحاديث الا مجرد الخرق عدة وجوه .

الاول لوجعلنا مدرا الحل على الخرق لاطلاقه فادارة الحل على مطلق القتل الذي هو مستدل الشاميين اول منه

والوجه الثاني ان المقصود هو التيسيل لحكم ما انهر الدم لا الخرق انما هو سبب فعلى هذا يحمل ما انهر الدم من غير نفوذ الآلة مع انه حرام فان قيل ان الخرق شرط للحل . قلنا كذلك الحد شرط له في الخرق

الوجه الثالث انا سلمنا ان العلة للحل هو انهار الدم بالقطع والخرق العام سواء كان بالحدود او بغيره فبعد ذلك يلزم ان لا يحرم المقتول في الذكاتين وقد ظهر خلافه . فان الاختيارية يحرم فيها المذبوح مع حصول قطع الاوداج وانهار الدم كالبيع بالسن والظفر الفاسمين . وكالمذبوح من قناه وكالمذبوح بكال

شديد الكلالة او كما ذبح فقطع بعض الواجب ثم رفع يده ثم قطع
الباقي بعد هلة او ذبحه من الجانبين اي من اتقا والحلقوم معا او قارن ذبحه
اخراج حشوته . وكذا في الاضطرابية كما في رمي الصيد المشخن او شارك
مسلماً بمومي في الاصطياد فخرحاً معاً او في القتل بالبنقرة وان خزقت او القتل
بالسهم المسموم وكذا في الصيد الذي ادرك حياً فلم يذك حتى مات ففي هذه
الصور كلها يحرم المقتول . واعلم بذلك ان الخزق وقطع الاوداج لا يكفي في حل
الصيد والمذبح بل له شروط عرفت . وبابات اخرى وبها خصص الخزق العام
الوارد في الاحاديث منها حديث الوقيذ وهو المصاب بالعرض يعني بغير الطرف
المحدد . وقد عثرنا في صريح السنة على اشتراط حدة الالة لتحل وهو قوله عليه
السلام ما اصاب بمحده فكله بخرج الشنخيل ومن بعدهما ومعناه ما اصاب بمحدد
فخزق فكله كما بينه تخرج الاله احمد في مسنده . بسند صحيح . والوجه الرابع ان
النبي صلى الله عليه وسلم جعل المصاب بالعرض وقيداً وحرمة فتعين ان الحل
لا يحصل الا بالخزق بالمحدد فخص الخزق به ثم اتى هنا المحلل للرصاص بكلامين
الاول ان اشتراط الحدة في الالة انما ورد في فصل المراض وهنا حديث
آخر اعني اذا رميت فسميت مخزقت فكل وهو في مرسل ابراهيم النخعي في فصل
مطلق الرمي وانه يرد فيه اشتراط الحدة في شيء من الروايات . والثاني ان مقتول
الرصاص لا يشمل قوله صلى الله عليه وسلم فانه وقيد لان الوقيذ ما لم ينفذه الالة
فلا يحرم . فذكرت الجواب عن الاول ان فصل المراض وان ورد في جواب المراض
ولكنه عام بحسب لفظه وخصوص السبب لاثاره في عموم اللفظ كما سبق من كتب
الاصول . وثانياً ان هذا المرسل شاذ في هذا اللفظ فان فصل الرمي المطلق قد رواه
اصحاب الصحاح ولم يروه احد منهم بهذا اللفظ وانما رواه هذا اللفظ في فصل المراض
وثالثاً ان عموم هذا اللفظ الوارد في المرسل مخصوص بما اذا ادركت الصيد حياً
فانه يحرم ان لم تذكره وان هذا المخصص لم يرد في فصل الرمي المطلق ولا في

في فصل المراض فكيف لا يخص بالحد الوارد في فصل المراض
والجواب عن الكلام الثاني بوجوه الاول انه لما اشترط في الحل الخزق
بالحدة بقى نفوذ الرصاصة بلا شرط فلا يجل وان لم يكن وقيداً لان اصل الميتة
التحرير . والثاني ان النفوذ لا يتأني الوقت لفة فاته في اللغة ما قتل بنهر محدد
وهو يعم ما نفذ وما لم ينفذ ولم يصرح احد بالاشترط بعدم النفوذ . والثالث
انه يمكن ان يراد بالوقيد هنا ما يعم الوقيد اللغوي وغيره كما في الآية في الانواع
الخمس من الخنقة والمتردة وغيرها فن الشيخ المودعي الباني الشافعي اطلق عليها
كلها لفظ الوقيد وكذا ذكر الفقهاء ان المذبوح بالسن والظفر القائمين يكون
منقطعاً لحصل الثقل فيه مع انه حصل القطع هنا ومحل الحلقوم فلو وقع الثقل في
غير هذا المحل لصروقيده أو كذا مقتول البندقة ولو نافذة موقوف أيضاً كما مر عن النووي
واما قول الشوكاني بعدم الصدم في البندقة واستشهاده . فذكرت الجواب
عنه ان الصادم قد يقطع وينفذ اذا لم يقاومه المائل واذا حصلت المائلة صادم
واما قوله ان النسيف لا يقطعها فذكرت الجواب عنه ان السيف لو دفعته
كدفع الرصاص لقطعها . واما قوله ان الحجارة الغير المحددة اذا خزقت حل
فالجواب عنه ما سبق من النووي انه يحرم مقتول البندقة مطلقاً خزقت او لا
فانه وقيد . والعجب من قول الشوكاني بجل مقتول الحجارة مع انه قال فيما
سبق من كلامه انه لا يخرج من ذلك اي من الخزق الا ما كان مقتولاً بالصدم
فانه وقيد وظاهر ان ضرب الحجر وان مزق فانه لا يخلو عن الصدم فكيف احله
هذا حاصل ما اورده في جواب ما قاله الشوكاني رحمه الله
واما الشيخ التونسي رحمه الله صاحب الرسالة فقله عن النايح في المراض
اكل كيف ما اصاب وكذا البندقة والحجر . ذكرت الجواب عنه ان كيف ما
اصاب ليس هو لتعميم كيفية الاصابة بل هو مؤل ومفسر بشرط حدة الالة كما
فسر مثل هذه المجملات اصحاب التراجم او هو مخصوص برواية ابتدائية لا يجوز.

الذكاة بما لا حد له . وقوله انهم مودروا الحل بالحاد لا اداة ذكرت لجواب عنه
ان المادة قد جرت بنفوذ الاشياء الغير المحددة كالبنديقة وغيرها فلا تنهيه
العادة رجها للتصوير . وقوله انه لم يرد اختفاء بالحوة ماله شفرة الخ . ذكرت
اجوب ان مرادهم بها هي ماله شفرة فنفهم اعتبارها في حد الذكاة مردداً وعكساً
اما مردداً فقد ذكرت عنهم في حد الذكاة انها في اشرع التقضيع بالمندد وعكساً قبل
صاحر البدائع لا يجوز بالذي لا حد له . وقوله في ما من واغفر الله عبيده فذكرت
الجواب عنه انها يقطعان بالحده ولو كيلة فلخلاف قوله وهو محتمل في كل آلة الخ
فالجواب عنه ان الخاص الوارد مع العام يخص العام وقد بيناه بقول الله وكن في
وكتبته حصول الاموال وان عبرة مما بالاطلاق والتقييد فمدى الخرق مقيد
بالحده بالاتفاق لاتحاد السبب والحكم . واما الخرق المطبق في مرسل ابراهيم
فاستثنى منه البندقة . ثم ذكرت تخصيص عموم الخرق والانهار بالعرف العملي والقولي
وتمتخصان عند اهل الاصول . وقوله ان الاستثناء معيار العموم وذكرت الجواب
عنه ان الاستثناء قد يكون متصلاً وقد يكون منفصلاً وهما منفصل . وقوله مدار
المراسم حلية الذكاة وعدمها وذكرت الجواب عنه ان هناك روايتين فلي رواية
يستوفي انقصا بالمراسم وفي رواية اخرى لا فاذا لا يتوهم به الحجة . وقوله ان
الفيل يخرج من الرصاص . فذكرت الجواب عنه ان هذا الخور بدل راء
الصدمة دلالة صريحة وقوله ان الرصاص لا يخرج من بعض محل الحيوان ذكرت الجواب
عنه انه مدفوع بتجربة الممارسين وشهادة المجربين . وتوالت ضربة الميت ايضا
يكون بالدفن والجواب عنه ان ضربه يكون بالدفن لا مع احدى ضربتي الرصاص
يكون بالدفن مع العدة ومع ذلك فهو ضروري غير ممكن اقراره كالمعقود
على الارض . وقوله عن قاضيه بن ومنقل الحديبة وغيره الخلد مراء

والجواب عنه ان المراد به ايضا انزق بالحده كما صرح به يعني في نرح
الهداية وايضا هو منقضى كلام قاضيه بن وايضا انهم - رموا - لا يتناولون بشيء

المحدد فكيف بالمثل المحض . وقوله لا فرق بينه وبين السهم الكليل الريشة
وان السكين الكلبة التي تحتاج الى شدة . قوله تحلل فذكرت الجواب عنه
ان الكال على ضربين . الاول ان تكون كلالته خفيفة لا تحتاج الى قوة توجب
الاختناق ويحل به والثاني ان يحتاج اليها ويحرم به وقد سبق ذلك عن ابن حجر وغيره
وقوله دعوى الحدة لم يعلم له مستند . والجواب عنه ان مستنده في سنة
صحيحة وفي اثار الصحابة وفي اجماع العلماء واتفاقهم وفي فقه المذاهب الاربعة
وغيرهم فالى اي مستند بعده يستندون . قوله والمدار على الجرح

فذكرت الجواب عنه ان الشيخ لم يميز بين معنى تعين الموت بالجرح وبين
معنى الموت بالجرح وصاحب الهداية وغيره صرحوا بان مدار الحل على تعين الموت
بالجرح والجرح المجرد لا على الموت بالجرح . واما السيد الامير محمد بن اسماعيل
فزههم بكون الرصاص ميلا فذكرت الجواب عنه ان هذا وهم منه وان حدة
الرصاص لا يسمن ولا يغني من جوع لانها لا تكون قاطعة للينة ورخاوة

نخامة هذا القيل والقال وحاصل هذا التفصيل والاجمال ان المجوز كان
ادعى بحج مقتول الرصاص لحصول الخزق الذي جعله مداراً لتحل فصار مدفوعاً
بوجهين احدهما تماثل الرصاص الذي يكفي سبباً لموت الحيوان اذا بلغ المتماثل
كالجرح فصار وتبدأ في نفيها عدم كون الرصاص حاداً مع ان الحدة شرط في
الادلة ثابت بالحديث الصحيح وبانفاق جمهور الفقهاء والمحدثين من الائمة الاربعة
ومن سواه الا من شذ منهم حيث لا يعتد به . هذا وقد وقع الفراغ من تسويد
هذا المجازاة لهامة بن يد من بشاعته في العلم مزجاة محمود حسن غفر الله له
روادهم احسن في شهور سنة ١٣٢٨ ثمان وعشرين وثلثائة بعد ألف
من سني لاجرة رصحبها الف الف تحية وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

فهرست الكتاب

صفحة	مقدمة
٥٢	١ المقدمة
٥٣	٢ الفصل الاول هل يحل الاصطياد
٥٥	٣ بالبندقية ام لا
٥٣	٤ الفصل الثاني في قوله من حرم مقتول
٥٦	٥ الرصاصة
٦٠	٦ توجيهه ، تناولوا في تحريمها
٦٦	٧ الفصل الثالث في قول من احل مقتولا
٦٧	٨ كلام ، ضاعني بعلامة شوكتاني
٧١	٩ كلام الشيخ التونسي
٧١	١٠ كلام السيد الامير محمد بن اسماعيل
٧٢	١١ اجاب ادلة المحللين
٧٢	١٢ الفصل الرابع في ان آلة الرصاص صادم
٧٣	١٣ نقل من فهرست آذربي راضا قيني
٧٣	١٤ الفصل الخامس اذا اجتمع الميبح
٧٥	١٥ والمحرّم حرم المقتول
٧٨	١٦ التتل بنية كالة محرم
٧٩	١٧ التتل بالظفر الخبيثي محرم
٧٩	١٨ تجبض الجرح شرط في الحل
٧٩	١٩ قوله في ٣٣
٧٩	٢٠ الفصل السادس في جواب ما استدلوا
٨٠	٢١ به على الحل
٨٠	٢٢ جواب الشاميين
٨٠	٢٣ جواب كلام اشوكاني في الفرق

صفحة	صفحة
٨١ قوله المدار على الحرج القاتل	٩٤ قوله مثل الممد وسبره سوا
٨١ اجواب عنه	٩٤ اجواب عنه
٨١ ماء الدام على الحراس	٩٦ قوله الرصاص كالسهم كليل لينة
٨٣ تنيد المطلق	٩٦ اجواب عنه
٨٤ المحت في مرسل ابراهيم الحجة	٩٨ وا لم يعلم مستند حدة الالة
٨٦ المعروف نقولي واعلي محسن لهم	١٠٥ قوله والمدارس الموت والرح
٨٧ الاستثناء معيار محموم	١٠٦ اجواب عنه
٨٨ قوله مدار القصاص على حاية المذكاه	١٠٧ قل السيد الامير الرصاص يصير ميذا
٨٨ اجواب عنه	١٠٧ اجواب عنه
٩٠ قوله القليل لا يقيم الرصاة	١٠٩ فصل السابع من رسكر حمل من
٩٠ اجواب عنه	افصول السابقة
٩١ قوله الرصاص لا يرق بعض لميون	١١٠ حملة حوب كلام الشوكاني
٩١ اجواب عنه	١١٢ حملة حواب كلام تويني
٩٢ قوله وحود الثقل في السيف والسهم	١١٤ حملة حواب كلام السيد الامير
٩٢ اجواب عنه	

